

## الفصل الأول

# "الإطار العام للدراسة"

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

إن التربية - بمعناها العام والخاص - وبرامجها وأنشطتها المختلفة في أى مجتمع من المجتمعات مهما كانت كفاءتها أو مشكلاتها تنبع من سياسة خاصة بها ورؤية معينة تؤثر فيها، والتي تميزها عن غيرها من السياسات والرؤى الأخرى، وهذه البرامج والأنشطة لا تتبع من فراغ، أو تعمل في فراغ، وإنما تستمد مقوماتها ومكوناتها وتوجهاتها من خلال هذه السياسات أو الرؤى التي انبثقت منها ونتاجت عنها.

ومن الأمور المتعارف عليها وجود علاقة أكيدة بين التربية والأنظمة السياسية القائمة في أى مجتمع، وأن هذه العلاقة تنمو باطراد، وأكثر ارتباطاً ووثوقاً، وأبعد أثراً، وأشد خطراً، لتزايد حاجة كل منهما للآخر. النظام السياسى فى حاجة للتربية حفاظاً على كيانه ومقوماته، وتعميقاً لقيمه واتجاهاته، وتحقيقاً لأهدافه وأغراضه، وتنفيذاً لمهامه ومسئوليته. والتربية فى حاجة للنظام السياسى تمويلاً وتنظيماً وإشرافاً. ومن ثم تزايد تداخل السياسة فى التربية مما أثار العديد من القضايا والمناقشات حول طبيعة العلاقة بينهما وما ينبغى أن تكون عليه هذه العلاقة.<sup>(١)</sup>

وفى هذا يذكر أحد المتخصصين " أن الدراية المتعمقة بالمسألة التعليمية تشير إلى أن الاتصال وثيق غاية الوثاقة بين التعليم والسياسة، فالسياسة هى التى ترسم الطريق والغاية للتعليم وتزوده بالأمكانيات، والتعليم هو الذى ( يمكن ) للسياسة فى عقول وقلوب الأجيال الجديدة".<sup>(٢)</sup>

ومع التسليم بحتمية هذه العلاقة، والتأثير المتبادل بين التربية والأنظمة السياسية فى كل المجتمعات قديمها وحديثها على السواء، إلا أن طبيعة هذه العلاقة ودرجة هذا التأثير تختلف من نظام إلى آخر، وذلك لاختلاف السياسات والرؤى المتأثرة بها، والتي نبعت وانبثقت منها هذه العلاقة والتي تتشكل على ضوءها البرامج والأنشطة التربوية المختلفة.

<sup>(١)</sup>Botheher , W.A " Political and Education " In Education Institute of Seientific Co - operation , Federal Republic, Vol, 22 , 1980 , p.p 7-19

<sup>(٢)</sup> سعيد اسماعيل على : هوامش فى السياسة المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩١ ص ٢.

وفى تعليقات " روسو " على كتاب الجمهورية " لأفلاطون " يؤكد على عدم انفصال القضايا التربوية عن القضايا السياسية <sup>(١)</sup> كذلك فإن " بستالوتري " قد أقام تواصلا بين المسألة التربوية والمسألة الاجتماعية والمسألة السياسية <sup>(٢)</sup> وكذلك يقرر " ديوى " بأن التربية والسياسة شيء واحد وأن المدرسة الوسيلة الأساسية للتقدم والإصلاح الاجتماعى. <sup>(٣)</sup>

والاهتمام بالتربية فكرة وفلسفة، سياسة ومنهج ، هدفا وغاية، برنامجا وطريقة اهتمام تاريخى فابتداء بالحضارات القديمة ، ومرورا بالمسيحية والإسلامية، ووصولاً إلى وقتنا الحاضر عصر التكنولوجيا والسيل الفكرى والعلمى وغزو الفضاء وحرب النجوم، والاهتمام بالتربية يتزايد دوره ويتعاضد أثره سواء كان ذلك على المستوى الرسمى الحكومى أو المستوى الأهلى الخاص.

ولكن بالرغم من وجود ثنائية الاهتمام بالتربية من كل من الجانب الرسمى (الحكومى) أو الجانب غير الرسمى ( الأهلى) إلا أنه من الملاحظ أن الاهتمام بالتربية فى العصر الحديث أصبح منوطا بالدرجة الاولى بالدولة لأسباب عديدة أهمها:

- أ- هناك اتجاه عام يرمى إلى الاعتماد على الدولة فى تلبية احتياجات المجتمع.
- ب- يعتبر الناس أن الدولة هى وحدها القادرة على النهوض بالمسئولية الكاملة فى مجال السياسة التربوية حتى لو كانت الدولة تسمح أحيانا بإنشاء مؤسسات خاصة.
- ج- كثير من الأنظمة والحكومات أخذت تشعر بالدور الكبير الذى تلعبه المدرسة فى المجال السياسى ولذلك فهى شديدة الحرص على الإشراف عليها. ولكن هذا لا يعنى أن المسئولية أصبحت قاصرة على الحكومات أو الأنظمة التى تنتقلد زمام الأمور داخل الدولة، وإنما المسئولية مشتركة بين كافة المؤسسات التعليمية والتربوية سواء كانت حكومية تخضع للجهاز البيروقراطى فى الدولة أو لجهات خاصة أو طائفة معينة مع الفارق الواضح فى الدرجة والشكل فالاولى حكومية الخطة والتنفيذ، والثانية حكومية الخطة خاصة التنفيذ. <sup>(٤)</sup>

(١) عبد الله عبد الدائم : الجمود والتجديد فى التربية المدرسية ( مترجم) . دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨١، ص ٢٦٠.

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٦

(٣) المرجع السابق ص ٢٧٥.

(٤) عبد القادر حسين ياسين : التربية والتنمية فى العالم الثالث، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ٩٥، ديسمبر ١٩٩٠ ص ١٦٤.

وهكذا يتضح لنا أن الاهتمام بالتربية ليس قاصرا على الدولة ممثلة في النظام الحكومي فقط ولكنه يمتد ليستحوذ على إهتمام كافة الأطراف والطوائف بالمجتمع.

ونحن الآن في مصر نعيش مرحلة جديدة وبخاصة أبناء هذا الجيل، هي مرحلة العمل السياسي متعدد الأجنحة أو ما يطلق عليه " التعددية الحزبية أو تعدد الاحزاب السياسية". ومن الطبيعي أن لكل حزب سياسي رغبة أساسية يبغي تحقيقها وهي سعيه للوصول إلى الحكم، وذلك عن طريق الطرق الديمقراطية المشروعة، وحصوله على تأييد الاغلبية من أصوات الناخبين، وذلك إذا نجح في اقناعهم بأنه خير من يمثلهم ويعبر عنهم ويحقق رغباتهم وطموحاتهم الشخصية والقومية.

ومن الطبيعي أيضا أن يكون لكل حزب من الأحزاب المتواجدة على مسرح العمل السياسي برنامج سياسي خاص به ينبع من أيديولوجيته السياسية، ويعبر عن رؤى الحزب في كافة القضايا المجتمعية المطروحة على الساحة سواء كانت الرؤية السياسية العامة للحزب خارجيا و داخليا أو في السياسات النوعية كالاقتصاد والأمن والدفاع والزراعة والتجارة والصحة والتعليم... الخ التي تتناول جوانب الحياة التي تشغل عقول الناس وتستحوذ على اهتماماتهم.

ومن الطبيعي أن تتعدد هذه البرامج بتعدد الأحزاب السياسية المتواجدة على مسرح العمل السياسي وقد تتنوع كذلك.

وفي ظل تعدد وتنوع الأفكار والرؤى السياسية وذلك لاختلاف الايديولوجيات الخاصة بكل حزب، والتي تميزه عن غيره من الأحزاب الأخرى يكون من الطبيعي اختلاف الرؤى الحزبية حول القضايا المجتمعية المثارة. بصورة عامة، ومنها النظام التربوي. ومن هنا تحاول هذه الدراسة التعرف على " السياسة التعليمية للأحزاب " وما تتضمنه من أفكار وبرامج وأنشطة تبرز وجهه نظر الحزب وسياسته التعليمية بالمقارنة بمثلتها في الأحزاب السياسية الأخرى القائمة في ظل هذا التعدد الحزبي، ومن خلاله تحاول الدراسة إلقاء الضوء على هذه الرؤى الحزبية تجاه النظام التعليمي في مصر وأسلوب تحقيقه وكيفية تنفيذه.

## مشكلة الدراسة:

بالنظر إلى برامج الأحزاب السياسية المعاصرة في مصر - وكما ستوضحه الدراسة فيما بعد - يتبين أن لكل منها رؤيته إلى النظام التربوي، يطرحها أمام مواطنيه بحيث إذا حاز حزب منها على الأغلبية في الانتخابات تحولت هذه الرؤية إلى برنامج عمل لحكومته. وفي

ضوء حداثة الخبرة الحزبية فى مصر المعاصرة، إذ بدأت فى أواخر السبعينيات، قد تدرك الأحزاب السياسية المصرية أهمية طرح رؤية كل منها للتربية، وقد لا تدرك ذلك. وفى حالة طرح رؤيتها للتربية قد تضع برامج تنفيذية وقد تكتفى بالإطار النظرى الذى يعكس الرؤية التربوية فى ضوء ما تتبناه من أيديولوجية سياسية. ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة فى الحاجة إلى التعرف على إجابة الأسئلة التالية:-

- ١- إلى أى مدى قدمت الأحزاب السياسية المصرية المعاصرة رؤيتها للتربية؟
- ٢- إلى أى مدى تمكنت الأحزاب السياسية المصرية المعاصرة ترجمة رؤيتها التربوية إلى برامج تنفيذية؟
- ٣- ما الأنشطة الفعلية التى قامت بها الأحزاب فى المجال التربوى، ونابعة من برامجها ورؤيتها التربوية؟
- ٤- ما أوجه الإختلاف أو الاتفاق بين رؤى الأحزاب وبرامجها وأنشطتها؟

### أهمية الدراسة ومبررات اختيارها:

تتبلور أهمية الدراسة فى التعرف على ما جاء حول التعليم فى برامج الأحزاب السياسية المعاصرة فى مصر وتحليله وذلك اعتباراً من ١٩٧٧، وهو تاريخ صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بإنشاء وتكوين الأحزاب السياسية. وتحاول الدراسة التعرف على موقع التعليم فى هذه البرامج الحزبية. وكيف تنظر إليه؟ وكيف تفكر فيه؟ ومحاولة ربط هذه البرامج وتتبعها إنطلاقاً من ضرورة وجود علاقة بين هذه البرامج وإمكانية تنفيذها. وإنعكاس ذلك على الواقع التعليمى فى مصر. وبناء على ذلك فالدراسة تهدف إلى ما يلى:

- (١) بيان موقع ومكانة التعليم فى برامج وأنشطة الأحزاب السياسية المعاصرة فى مصر.
- (٢) رصد وتحليل موقف الأحزاب من قضايا التعليم المختلفة وكيفية التعامل مع هذه القضايا وحلولها المطروحة.
- (٣) بيان مدى إتفاق أو إختلاف الأحزاب السياسية المعاصرة فى مصر فى برامجها وأنشطتها التربوية.

## منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على كل من المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن بأدواتهما البحثية المختلفة، والمنهج الوصفي يهتم بوصف ما هو. كائن وتفسيره بهدف استقصاء الظواهر وتشخيصها وكشف أبعادها. وسوف تطبق الدراسة أخذ أساليب المنهج الوصفي في الدراسة وهو أسلوب تحليل المحتوى وهو أسلوب في البحث لوصف المحتوى الظاهر للاتصال وصفا موضوعيا منظما وكميا.<sup>(١)</sup> كما أنه أسلوب من أساليب البحث العلمي الذي يقوم بدراسة مادة الاتصال (وهي هنا برامج الأحزاب) مما يساعد على الفهم الأعمق لها. فيحقق الهدف المرجو من عملية الاتصال بين المرسل والمرسل إليه.<sup>(٢)</sup>

ويعرف سمير حسين تحليل المضمون أو المحتوى فيقول: "تحليل المضمون هو أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة. وعلى الأخص في علم الأعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون، تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث. أو فروضه الأساسية. طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث. وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك. أما في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي العلمي للقائمين بالاتصال. أو لاكتشاف الخلفية الفكرية أو الثقافية أو السياسية أو العقائدية التي تتبع منها الرسالة الإعلامية، وللتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال من خلال الكلمات والجمل والرموز والصور وكافة الأساليب التعبيرية شكلاً ومضموناً. والتي يعبر بها القائمون بالاتصال عن أفكارهم ومفاهيمهم وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة، ووفق أسس منهجية ومعايير موضوعية. وأن يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتبويبها وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية".<sup>(٣)</sup>

وقد أجمل رشدي طعيمة أهم خصائص تحليل المحتوى فيما يلي:-<sup>(٤)</sup>

١- أنه أسلوب للوصف Descriptive. والوصف هنا بمعنى تفسير الظاهرة كما تقع.

٢- أنه أسلوب موضوعي Objective والموضوعية من صفات العمل العلمي.

٣- أنه أسلوب منظم Systematic.

٤- أنه أسلوب كمي Quantitative

(١) B, Berelson. Content Analysis in Communcation Resarech, Free Press, Glencoe, Illinios, 1952, P.18.

(٢) رشدي طعيمة: تحليل المحتوى في العلوم الانسانية، دار الفكر العربي، (بدون تاريخ)، ص ٢١.

(٣) سمير محمد حسين: تحليل المضمون، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٣، ص ٢٢.

(٤) رشدي طعيمة: مرجع سابق، ص.ص ٢٤: ٣٧.

٥- أنه أسلوب علمي Scientific

٦- أنه يتناول الشكل والمضمون Form and Content

٧- أنه يتعلق بظاهر النص Manifest content.

٨- أنه يستخدم في مجال العلوم الاجتماعية Social sciences

ولقد لخص هولستي Holsti خطوات منهج تحليل المحتوى فيما يلي:-

أولاً: صياغة مشكلة البحث والأطار النظرى وفرض الفروض.

ثانياً: تقرأ الوثائق ويتم ترميزها وتكثيف المحتوى المناسب فى استمارات خاصة بالبيانات. وبعد الترميز يتم تقدير الوجدات التى صنفت تحت كل فئة. مع حساب تكراراتها أو تقدير مدى شدتها. أخيراً يقوم الباحث بتفسير النتائج فى ضوء الأطار النظرى المناسب.<sup>(١)</sup>

وسوف تعتمد الدراسة أيضاً على المنهج المقارن ويتم ذلك بعرض وبيان موقع ومكانة

التعليم من برامج الأحزاب السياسية المعاصرة فى مصر فى إطار برامجها الحزبية.

وللتعرف على الأنشطة التربوية والجانب التطبيقى لبرامج أحزاب الدراسة المختارة

حول التعليم فسوف تستخدم الدراسة الأداة المناسبة لذلك وهى أداة "المقابلة" وتحديداً والمقابلة المسحية<sup>(٢)</sup> وهى مقابلة شخصية للباحث مع مسئولى التعليم بأحزاب الدراسة المختارة للتعرف على الأنشطة الفعلية للأحزاب المتعلقة بالجانب التطبيقى لما جاء ببرامج هذه الأحزاب حول التعليم وحجم هذه الانجازات وفعاليتها أو معوقات هذه الأنشطة.

## حدود الدراسة:

أ- تتناول الدراسة البرامج والأنشطة المتعلقة بالتعليم فى البرامج السياسية للأحزاب المعاصرة

فى مصر والقائمة بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧<sup>(٣)</sup> بشأن إنشاء وتكوين الأحزاب السياسية<sup>(٤)</sup>

ب- سوف تتناول الدراسة موقع التعليم فى برامج الأحزاب التالية:-

١- الحزب الوطنى الديمقراطى ( الحزب الحاكم إبان إعداد الدراسة).

(١) Holsti, O.R. Content Analysis for the social Sciene and Humanities, Canada, Addison, Wesley Publishing Company, 1969. P 38.

(٢) ديو بولديب فان دالية: مناهج البحث فى التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩، القاهرة، ص ٤٣٨.

(٣) الجريدة الرسمية، القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن إنشاء وتكوين الاحزاب السياسية -العدد ٢٧ بتاريخ ١٩٧٧/٧/٧.

(٤) هذه الاحزاب هى: الوطنى الديمقراطى- مصر العربى- التجمع الوطنى الوحدوى- الوفد الجديد - الأحرار الاشتراكين - الأمة - العمل - الخضر - مصر الفتاة- الحزب العربى الديمقراطى الناصرى.

- ٢٠- حزب مصر العربى الأشتراكى.
  - ٣- حزب التجمع الوطنى الديمقراطى التقدّمى الوحى.
  - ٤- حزب الوفد الجدى.
  - ٥- حزب الأحرار الأشتراكيين.
  - ٦- حزب الأمة.
  - ٧- حزب العمل.
  - ٨- حزب الخضر المصرى.
  - ٩- حزب مصر الفتاة.
  - ١٠- الحزب العربى الديمقراطى الناصرى.
- وقد تم اختيار وترتيب هذه الأحزاب على أساس التصريح بالإنشاء والتكوين وممارسة العمل السياسى وأكثر الأحزاب تواجدا سواء فى الساحة السياسية أو داخل المجالس النيابية فى فترة إجراء الدراسة.

## مصطلحات الدراسة:

تتعدد المصطلحات التى سوف تتناولها الدراسة مثل: السياسات، النظام السياسى، الحزب والأحزاب السياسية، وهى مصطلحات درج استخدامها فى الدراسات الاجتماعية والسياسية والتربوية التى تهتم بدراسة النظم والانساق الاجتماعية المختلفة، ولكن ما يعنينا هنا فى هذه الدراسة وبصورة مباشرة هو مصطلح الحزب السياسى أو الأحزاب السياسية، وهو ما سوف تحاول الدراسة إلقاء الضوء عليه.

## تعريف الأحزاب السياسية:

١- المعنى اللغوى:

أ- الحزب Party

الأرض الغليظة الشديدة والجماعة فيها قوة وصلابة. وكل قوم تشاكلت أهواؤهم وأعمالهم، وفى التنزيل العزيز " كل حزب بما لديهم فرحون ".  
وحزب الرجل: أعوانه ، وفى التنزيل العزيز ( أولئك حزب الله ) والنصيب وما يعتاده المرء من صلاه وقراءة ودعاء ( ج ) أحزاب (١)

(١) المعجم الوسيط : ابراهيم انيس وعبد الحليم منتصر وعطية الصوالحى ومحمد خلف الله أحمد، دار المعارف، الجزء الأول ، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٣، ص ١٧٠.

وجاء ايضا فى مختار الصحاح ( حزب ) الرجل اصحابه ، والحزب ايضا الورد ومنه (أحزاب ) القرآن و (الحزب) ايضا الطائفة، و ( تحزبوا ) تجمعوا و ( الاحزاب ) الطوائف التى تجتمع على محاربة الانبياء عليهم الصلاة والسلام. (١)

ومن هذا يتضح لنا أن من معانى كلمة ( الحزب ) فى اللغة الجمع من الناس. ممن تلاقت وجهة نظرهم، وعلى استعداد للتعاون معا فى تحقيق ما اتفقوا عليه.

#### ب-السياسة:

وفى سياق الموضوع يمضى بنا الحديث إلى استيضاح كلمة ( سياسى ) فى اللغة كذلك، وساس الناس يسوس سياسة: تولى رياستهم وقيادتهم. وساس الدواب: راضها وأدبها ، وساس الأمور : دبرها وقام باصلاحها فهو سائس (ج) ساسة، وسواس (السياسة ) سياسة السوق الحرة فى ( الاقتصاد ) تعبير يدل على سياسة البنوك فى بيع الاوراق المالية وشرائها لزيادة المتداول من النقود أو نقصه. (٢)

أى أن السياسة بمعناها اللغوى العام تعنى : تدبير الأمور والقيام بإصلاحها . وتتعدد تعريفات مفهوم السياسة Politics فمنها انها عمليات القوة Power والاستخدام الماهر لها فى التأثير على آراء وسلوكيات الآخرين. (٣)

#### ج-الحزب السياسى:

ومن هذا يصبح المعنى اللغوى للحزب السياسى: "جماعة من الناس تلاقت وجهة نظرهم، حول أسلوب تدبير الأمور فى مجتمعهم، وعلى استعداد للتعاون معا فى تحقيق ما اتفقوا عليه".

وقد يكون بالمعنى اللغوى- كما ذكرها البعض- " أنها فن التعامل بالمصالح الكلية للجماعة وصولا إلى هدف السلام والرخاء العام ورعاية حاجات الناس من أجل تحقيق السعادة للكافة. (٤)

#### ٢- المعنى الاصطلاحى لـ " الأحزاب السياسية":

شهد العالم تغيرات وتطورات مختلفة كنتيجة طبيعية لتعدد الأفكار والأيدولوجيات التى تؤثر على الحكم وأنظمتها، الأمر الذى ترتب عليه كثرة وتعدد تعريفات الحزب السياسى بتعدد تلك الأفكار والمعتقدات والأيدولوجيات والظروف المحيطة.

(١) مختار الصحاح. للشيخ الأمام ( محى أبى بكر الرازى ) - مكتبة لبنان، ص ٥٦- طبعة ١٩٨٥.

(٢) المعجم الوسيط : مرجع سابق، ص ٤٦٢.

(٣) R - Murry Thomas (Ed): Politics & Education, cases from Eleven Nations, Pergaman Press, Oxford 1983, p.p 2-5.

(٤) أحمد شوقى الفنجري: الحرية السياسية فى الاسلام، دار العلوم، الكويت، ١٩٨٣، ص ٦٦.

ففي الأيديولوجية الماركسية يعرف الحزب بأنه " طائفة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصورة، وحين يصل الحزب إلى الحكم يقيم ديكتاتورية الطبقات الكادحة لتصفية الاستغلال والتمهيد لقيام نظام لا طبقي " (١)

أما في الأيديولوجيات الغربية فتتعدد التعريفات، ومنها " الأحزاب السياسية هي جماعة من الناس لها اتجاه سياسى معين " (٢)

لهذا فإننا نرى إختلافاً كبيراً بين العلماء والباحثين حول تحديد تعريف جامع مانع للحزب السياسى وهذا الاختلاف يرجع إلى عدة أسباب أهمها ما يلى:

- (١) عدم وجود إطار نظرى عام يمكن تطبيقه على كل الأحزاب فى أى وقت وعلى إختلاف البيئات السياسية، بحيث يمكن القول بأنها عامة وعالمية تطبق فى كل مكان وزمان، بل تفرقت المذاهب والمدارس بالباحثين إلى حد إيجاد تسع طرق مثلاً لتصنيف الأحزاب (٣)
  - (٢) النظر إلى الأحزاب نظرة قاصرة على مرحلة معينة من مراحل تطورها بما يحيط بها من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى التباين الشديد بين المفاهيم العديدة التى يطرحها الباحثون فى المفهوم، وهذا التباين يعكس فى جزء كبير منه الإختلاف حول تأصيل الظاهرة الحزبية وتحديد نشأتها (٤)
  - (٣) تعدد انماط الأحزاب مما أوقع الباحثين فى إغفال بعض عناصر الحزب فجاء التعريف ضيقاً عن أن يشمل الظاهرة الحزبية فى مجموعها، وإما كان التعريف واسعاً بحيث يشمل إلى جانب الأحزاب السياسية ظواهر أخرى. (٥)
  - (٤) أن الأحزاب السياسية تعتبر ظاهرة سياسية مركبة (٦) ومن ثم لها مدلولات متعددة، فقد ينظر إليها البعض من الجانب التنظيمى، والبعض الآخر ينظر إليها من الجانب الأيديولوجى (المبادئ والأهداف) ، وفريق ثالث ينظر إليها من جانب الوظيفة.
- وسوف نتعرض لبعض هذه التعريفات التى تناولت تعريف الحزب السياسى بمدلولاته المختلفة وأهمها ما يلى:

(١) كامل زهيرى: موسوعة الهلال الاشتراكية، الطبعة الثانية - يوليو ١٩٦٨ ص ١٩٤.

(٢) طارق فتح الله خضر: دور الأحزاب السياسية فى ظل النظام النيابى . دار نافع للطباعة والنشر ص ٤٠، بدون تاريخ.

(٣) احمد عادل : الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية ، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٩٢ ، ص ١١٥.

(٤) اسامة العزالى حرب : الأحزاب السياسية فى العالم الثالث - سلسلة عالم المعرفة ، الكويت العدد ١١٧ ، ١٩٨٧ ص ١٣.

(٥) المرجع السابق ص ٨٤.

(٦) Charles W.Dunn: Constitutional Democracy in America Are - appraisal, (N.Y , Seott Foresman and Company , (1987 ) p.178.

" يعرف الحزب بأنه " كل جماعة منظمة تقوم على مبادئ واهداف مشتركة، وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق المشاركة في مسؤوليات الحكم. (١)

ويعرف سليمان الطماوى الحزب السياسى فيقول " جماعة متحدة من الافراد ، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسى معين ". (٢)

ويعرف رمزى طه الشاعر الحزب السياسى بقوله " جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص، وأهدافهم ومبادئهم التى يلتقون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها ". (٣)

ويعرف الحزب السياسى كذلك بأنه " تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع افكارها موضع التنفيذ ، وذلك بالعمل فى آن واحد على ضم اكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولى الحكم، أو على الاقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة. (٤)

وينظر البعض إلى الحزب السياسى بأنه " اتحاد أو تجمع من الأفراد ، ذى بناء تنظيمى على المستويين القومى والمحلى ، يعبر - فى جوهره - عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولى ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها ". (٥)

وبصفة عامة يحدد البعض أربعة عناصر لا بد وأن تتوافر فى مفهوم الحزب السياسى

وهي:

- (١) استمرارية التنظيم - أى وجود تنظيم لا يتوقف المدى العمرى المتوقع له على المدى العمرى للقادة المنشئين له .
- (٢) امتداد التنظيم إلى المستوى المحلى مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية والمحلية.

(١) قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ مرجع سابق المادة الثانية.

(٢) سليمان الطماوى : السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر الاسلامى (دراسة مقارنة)، القاهرة، دار الفكر العربى، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦ ، ص ٦٧.

(٣) رمزى الشاعر : النظرية العامة للقانون الدستورى، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة ١٩٨٣، ص ٦٩٤.

(٤) Charles W. Dunn , Op. Cit , p. 178.

(٥) اسامة الغزالي حرب : مرجع سابق ص ٢١.

(٣) توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلى والقومى للقيام بعملية صنع القوار (سواء منفردة أو بالتآلف مع الآخرين) وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة.

(٤) اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار. والمؤيدين فى الانتخابات، أو السعى - بشكل أو بآخر - للحصول على التأييد الشعبى. (١)

وبعد أن تناولنا هذه المدلولات المتعددة والمختلفة لفكرة الحزب يتضح لنا صعوبة الاعتماد على أى منها كل على حدة فى تعريف الحزب السياسى لأن كل منها يصف جانبا من الجوانب المتعددة للحزب السياسى أو يتناول مرحلة من مراحل تطوره. لذلك فإن أى محاولة لتعريف الحزب السياسى تعريفا عاما وشاملا يجب أن تراعى كل هذه المدلولات والعناصر مجتمعة، والتي لا بد وأن تتوفر للحزب السياسى، والتي تمثل الحد الأدنى اللازم توفره لتعريف الحزب السياسى.

وفى ضوء المعنى اللغوى والتعريفات الاصطلاحية للحزب السياسى، فإن الدراسة تميل إلى تعريف الحزب السياسى بأنه: " مجموعة من الناس مرتبة التنظيم، متجانسة الفكر، متقاربة الميول، و متحدة الهدف، بغرض تولى الحكم بالطريق الديمقراطى وتحقيق الصالح العام.

وبناء عليه نجد أنه توجد عدة عناصر وشروط للحزب السياسى وهى:

- (١) مجموعة من الناس تجمعهم مظلة الحزب والرغبة فى الانضمام تحت لوائه.
- (٢) وجود حد ادنى من التجانس الفكرى ( الايديولوجى) يربط بين هذه المجموعة من الناس.
- (٣) وجود هدف عام (قومى) يجمع هؤلاء الناس وينبثق منه عدة أهداف فرعية.
- (٤) السعى إلى تولى الحكم بالطرق الديمقراطية المعروفة مثل الانتخابات الحرة المباشرة أو غير المباشرة.

(٥) التحرر من النظرة الحزبية الضيقة والتطلع إلى تحقيق الصالح العام.

(٦) وجود خطة عامة للحزب متمثلة فى البرنامج الخاص به يطرح على العامة بهدف كسب تأييدهم والحصول على اصواتهم الانتخابية.

(٧) وجود نظام مقنن ومحدد للبناء التنظيمى للحزب سواء على المستويين القومى أو المحلى.

(٨) برامج واضحة يصب فيها الحزب اهدافه ويترجم مصالح المجتمع وخلافاته ومنازعاته إلى حلول وسياسات عامة وفق رغبات الشعب والصالح العام (٢)

(١) المرجع السابق ص ١٨ : ١٩ .

(٢) ابراهيم درويش: النظام السياسى، درا النهضة العربية، ط٤ القاهرة ١٩٧٨ ص ١٦٠ .

## وظائف الأحزاب السياسية:

على الرغم من اتفاق دارسى الأحزاب السياسية بشكل عام على تحديد الوظائف التى تضطلع بها الأحزاب السياسية الحديثة على اعتبار أن هذه الوظائف تمثل الحد الأدنى الذى تقوم به كل الأحزاب أيا كانت طبيعتها. إلا أن الوظائف التى تقوم بها الأحزاب تتأثر دون شك بطبيعة كل حزب وايدولوجيته التى تحدد بشكل مباشر أهدافه وأساليب تحقيقها وكذلك سمات أعضائه.

وذهب البعض للقول " أن تحديد وظائف الأحزاب يبدو أمرا صعبا إذا ما حاولنا تجاهل طبيعة الأحزاب المعنية والوسط الذى تباشر فيه نشاطها. (١)

ويأتى على رأس هذه الوظائف أو كما يقال عنها " الوظيفة الكبرى للحزب هى سعيه الدائب فى الوصول إلى السلطة ، أو التأثير على قراراتها" (٢)

فالحزب لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا إذا توصل للحكم أو إذا تمكن عن طريق الحصول على قدر كبير من التأييد الشعبى له للضغط على السلطة الحاكمة وتنظيم المعارضة. وبجانب الوظيفة الكبرى للأحزاب فإنها تقوم بعدة وظائف أخرى مكملة للوظيفة الرئيسية وترمى إلى تأكيد قيام الأحزاب بها. ونستطيع إجمال هذه الوظائف وحصرها فى النقاط التالية :-

### (١) التثقيف السياسى:

وفى هذا الصدد يقول سليمان الطماوى فى وصفه للأحزاب بأنها " مدارس الشعوب" (٣) فالأحزاب السياسية تعمل على تكوين ثقافة سياسية لدى أفراد المجتمع تمكنهم من المشاركة الإيجابية فى الأمور العامة، كما تعمل على إنماء الشعور بالمسئولية لديهم، وتمييز الشعور الوطنى، والانتماء المخلص للوطن وقضاياها، وإعلاء المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة. وأخيرا تعمل على تبصير المواطنين بكافة أمور وطنهم، ومصارحتهم بها مما يحقق تكوين رأى عام يتبنى وجهة نظر الحزب.

### (٢) تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية :-

فالأحزاب السياسية هى التى تقدم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولى الوظائف النيابية (٤) فالحزب لا يقف عند حد تقديم المرشحين إلى الهيئة الناخبة، بل هو يتولى أيضا إسناد

(١) نبيلة عبد الحليم كامل: الأحزاب السياسية فى العالم المعاصر - دار الفكر العربى، القاهرة، ص ٨٤ ملاحظة رقم ١٣٥.

(٢) محمود صبرى عيسى: النظرية العامة للأحزاب السياسية - المجلة المصرية للعلوم السياسية، أكتوبر ١٩٦٢ ص ١٦.

(٣) سليمان الطماوى: مرجع سابق ص ٦٣٢.

(٤) محمود صبرى عيسى: مرجع سابق ص ٨٦.

المراكز التي ينجح في الوصول إليها إلى أعضائه المبرزين كاختيار مجلس الوزراء ورئيسى مجلسى الشعب والشورى<sup>(١)</sup>

و بصفة عامة نفترض ان الأحزاب تقوم بادوارها ووظائفها تلك فى مجتمعات تتصف بالنضج السياسى و الإيمان بشرعية النظام السياسى القائم و التكامل القومى والمشاركة السياسية الفعالة.

" على ان الامر يختلف كثيرا فى البلدان المنخلفة أو حديثة العهد بالتجربة الحزبية والتي تسعى إلى التحديث والتنمية السياسية. ففى سياق ظروف تلك البلاد تتناط بالأحزاب السياسية وظائف ومهام تتعلق بالتحديث وبالتنمية السياسية، وتفوق - فى أهميتها - الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية، وتضخى الأحزاب - من ذلك المنظور - "متغيرات مستقلة أى قوى مؤسسية مستقلة، تؤثر على التحديث وعلى التنمية السياسية، وليست مجرد نتاج لهما.<sup>(٢)</sup>

ولقد تعددت زوايا دراسة الأحزاب السياسية ووظائفها فنجد أن هناك من اهتم بدراستها من الزوايا الاجتماعية، وآخر من الزاوية السياسية، وهناك من جمع بين الزوايتين السياسية والاجتماعية وهذا يعنى ان الأحزاب ظاهرة سياسية تلعب دورا اجتماعيا فى المجتمع وبهذا يصعب الفصل بين البناء الاجتماعى للأحزاب والوظائف أو الدور السياسى الذى تقوم به.

وتعتبر برامج الأحزاب السياسية مرآة ينعكس عليها كل ما تنادى الأحزاب بتحقيقه فى كافة نواحي ومناشط الحياة فى المجتمع ومنها على سبيل المثال التعليم بكل طموحاته وقضاياها. وهذا ما سوف تحاول الدراسة رصده وتحليله فى برامج الأحزاب السياسية فى مصر وسوف نعرض لتطور هذه التجربة الحزبية فى مصر خلال هذا القرن وذلك من خلال مرحلتين هامتين هما: ( مرحلة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ) ، ومرحلة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ (الفترة المعاصرة).

(١) تختلف المسميات للمجالس النيابية من قطر إلى آخر فمثلا فى الولايات المتحدة الكونجرس والشيوخ ، الجمعية الوطنية و مجلس النواب فى فرنسا، مجلس العموم و النواب فى بريطانيا، الدوما فى روسيا، الكنيسة فى اسرائيل...إلخ.  
(٢) اسامة الغزالي حرب : مرجع سابق ص ١٧٦.

## الأحزاب السياسية فى مصر:

بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ صدر إعلان دستورى يقضى بحل جميع الأحزاب السياسية فى ١٩٥٣/١/١٦<sup>(١)</sup>. و إعتباراً من هذا التاريخ بدأت بمصر مرحلة جديدة للممارسة السياسية بدءاً من هيئة التحرير و مروراً بالاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى ثم ظهور فكرة المنابر والتى تحولت بدورها إلى أحزاب سياسية ثم ما تلاها من أحزاب أخرى أصبحت تشكل الحياة السياسية المعاصرة فى مصر الآن. وحرصاً على بيان الحقيقة، وهى أن مصر ليست حديثة تماماً فى التعددية الحزبية، بل لها تاريخ يصل إلى بداية القرن العشرين تمهد الدراسة ببيان وضع الأحزاب السياسية فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢، ثم تستتبعه بالوضع الحالى فى المرحلة المعاصرة بعد ثورة ١٩٥٢.

### ١- الأحزاب السياسية فى مصر " قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ "

عرفت مصر الأحزاب السياسية اعتباراً من ١٩٠٧ و هو بداية تأسيس الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل. و لكن ليس معنى هذا أن مصر لم تعرف بنظام الأحزاب قبل هذا التاريخ و لكن الحقيقة إن مصر عرفت قيام بعض الأحزاب فى أوائل القرن العشرين مرتبطة بالحركة الوطنية و الحركة الدستورية و لكنها لم تكن أحزاب بالمعنى الصحيح و إنما كانت مجرد تكتلات تتمثل فيها عادة طبيعة الحقبة التى تسبق ظهور الأحزاب البرلمانية فى تطور النظام النيابى.<sup>(٢)</sup>

و يقسم طارق فتح الله خضر هذه الفترة إلى تجربتين الأولى و تبدأ من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤ و يطلق عليها أحزاب التجربة الأولى و الثانية تبدأ من ١٩١٩ و تنتهى فى ١٩٥٢ و يطلق عليها أحزاب التجربة الثانية<sup>(٣)</sup>

(١) جريدة الوقائع المصرية العدد (٥) مكرر (١) غير اعتيادى ١٩٥٣/١١/١٧.

(٢) عبد العزيز رفاعى - فجر الحياة النيابية فى مصر من ١٨٦٦ إلى ١٨٨٢، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و النشر، ١٩٦٢ ص ٣١.

(٣) طارق فتح الله خضر: مرجع سابق ص ١١٣.

و أهم أحزاب التجربة الأولى هي:-

#### أ- الحزب الوطني:

أسس هذا الحزب مصطفى كامل بعد عودته من باريس، و أعلن عن قيامه في ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧، و اجتمعت اول جمعية له في ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧، و كانت تضم مجموعة من الزعماء الوطنيين منهم محمد فريد و الذى تولى زعامة الحزب بعد وفاة مصطفى كامل، ومنهم ايضا حسن حارس باشا<sup>(١)</sup>

و تضمن برنامج الحزب عشرة مبادئ غلب عليها الطابع السياسى و اهتم البند السادس بالتعليم حيث نص على: العمل على نشر التعليم فى جميع البلاد على أساس وطنى صحيح بحيث ينال الفقراء نصيبهم منه و الحث على تأسيس معاهد العلم و إرسال الرسائل العلمية و فتح المدارس للصناع و العمال<sup>(٢)</sup>

#### ب- حزب الأمة:

تأسس هذا الحزب فى سبتمبر ١٩٠٧ برئاسة محمود باشا سليمان و تضمن برنامج الحزب ستة مبادئ اهتم المبدأ الثالث "ج" منها بالتعليم حيث نص على : ان نواصل السعى ولا ندع الفرصة تفوتنا فى مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغباتنا موصلا إلى مقاصدنا فيكون فى مدارس الحكومة الابتدائية مجانية و إجباريا<sup>(٣)</sup>

و أنتهى هذا الحزب بانضمامه إلى الحزب الوطنى

#### ج- حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية:

أسس هذا الحزب الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد ولم يحظ هذا الحزب بتأييد شعبى يذكر وبوفاة مؤسسة ١٩١١ انتهى الحزب و لم يعد له وجود<sup>(٤)</sup>

(١) يونان لبيب رزق: الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام، مايو ١٩٧٧، ص ٥٣.

(٢) المرجع السابق ص ٥٨.

(٣) احمد زكريا الشيق: حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية، دار المعارف، ١٩٧٩، ص ٨١.

(٤) طارق فتح الله خضر - مرجع سابق ص ١١٨ - ص ١١٩.

**د- حزب النبلاء:**

تأسس هذا الحزب من بعض اتباع الحزب الوطنى بعد تركهم اياه برئاسة حسن حلمى بك (١)

**هـ- الحزب المصرى:**

أسس هذا الحزب بعد وفاة مصطفى كامل احد الاقباط و يدعى ( اخنوخ فانوس ) وتأثرت فلسفة هذا الحزب بالافكار الطائفية و العنصرية(٢)

**و- الحزب الدستورى:**

أسس هذا الحزب ادريس بك راغب و اتسم بنظره اليمىنى الشديد.(٣)

**ز- حزب الأحرار:**

و كان مناهضا للحزب الوطنى بزعامه مصطفى كامل و جماعته و كان يسعى إلى الحكم النيابى من أبوابه، وأبوابه من وجهة نظر الحزب هى إقناع حكومة الاحتلال والأمم الأوربية بذلك و أن يتم ذلك بالتدرج و الطرق المشروعة(٤)

و يأتى بجانب الأحزاب سالفة الذكر بعض الأحزاب الأيديولوجية منها على سبيل المثال: الحزب الجمهورى و الذى أسسه مجموعة من المثقفين المتأثرين بالثقافة الفرنسية، وكذلك الحزب الاشتراكى المبارك و الذى اسسه الدكتور منصور فهمى على أساس اشتراكى ثم تلاه " روزنتاك" و كان من النمساويين فى تأسيس حزب اشتراكى يضم الموظفين والصناع الاجانب بمصر و بعض العمال و الطلبة المصريين و تغير أسم الحزب بعد ذلك إلى الحزب الشيوعى و لكن لم يكتب له النجاح.(٥)

(١) طارق فتح الله خضر - مرجع سابق ص ١١٨ - ص ١١٩.

(٢) يونان لبيب رزق - مرجع سابق ص ٥٣ -

(٣) صلاح زكى : الفكر الديمقراطى و الحياة النيابية فى مصر ١٧٩٨ - ١٩٥٢ - مركز النيل للاعلام - القاهرة ١٩٧٩ ص ١٧٢.

(٤) صلاح زكى : المرجع السابق ص ١٧٠.

(٥) عبد العزيز رفاعى - الديمقراطية و الأحزاب السياسية فى مصر الحديثة و المعاصرة (١٨٧٥ - ١٩٥٢) دار الشروق ( القاهرة) ١٩٧٧ ص ٢٠٣.

كانت هذه هي أهم أحزاب التجربة الأولى كما يطلق عليها طارق فتح الله خضر والتي تبدأ في ١٩٠٧ و تنتهي في ١٩١٤ و يأتي على قمة هذه الأحزاب الحزب الوطنى و اما الأحزاب الأخرى فهي تدور في فلكه و انضم اليه بالفعل حزب الأمة.

أما أحزاب التجربة الثانية و التي تبدأ من (١٩١٩ - ١٩٥٣) فيأتي حزب الوفد على قمته ثم الأحزاب الأخرى التي انشقت عنه، وذلك على النحو التالى:

### حزب الوفد:

ترجع فكرة تكوين الوفد إلى ١٢ أكتوبر ١٩١٨ حين اتفق عبد العزيز فهمى و على شعراوى و سعد زغلول على مقابلة المندوب السامى البريطانى - سير ونجت- للسماح لهم بالسفر للمطالبة باستقلال مصر عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى و برفض المندوب السامى البريطانى اندلعت شرارة ثورة ١٩١٩ و طغت شعبية سعد زغلول و رفاقه الذين أسسوا حزب الوفد و ذلك نسبة إلى الوفد الذى قابل سيرونجت المندوب السامى البريطانى.

و قد تركزت فلسفة الحزب حول برنامج إصلاحى قومى متسع النطاق من الوجهتين الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد. و قد اهتم برنامج الحزب بمحاربة الأمية بين الرجال والنساء.<sup>(١)</sup>

### حزب الأحرار الدستوريين:

أسسه بعض اعضاء حزب الوفد المنشقين عنه لاختلافهم مع آراء سعد زغلول وكانوا برئاسة عدلى يكن و كان ذلك فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ و تقوم فلسفة الحزب على مهادنة الانجليز و الارتباط بمصالح القصر. و كانوا ضد انتشار التعليم بين طبقات الشعب الفقيرة و مقاومة تعليم العلوم باللغة العربية و معارضة إتجاه المجانية حتى يمكن المحافظة على وجود طبقة معينة تتولى حكم البلاد و من هنا استحقوا من الانجليز لقب " المفكرون بعيده النظر"<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> مكرم عبيد - الوفد المصرى و اغراضه - الاهرام فى ١٠/١/١٩٣٥ يونان لبيب رزق مرجع سابق ص ٩٩ : ١٠٤

<sup>(٢)</sup> سليمان نسيم: صياغة التعليم المصرى الحديث-الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٩٨٣ ص ٤٠ - ٤١.

### حزب الهيئة السعدية:

تأسس سنة ١٩٣٧ عقب اخراج النقراشى من الوزارة النحاسية و ذلك برئاسة دكتور احمد ماهر و تركزت فلسفة الحزب فى إضعاف النصر المتزايد للطبقة العاملة فى مصر حفاظا على مصالحهم حيث أنهم كانوا من كبار ملاك الأرض و رجال الأعمال و من برنامج الحزب عن التعليم قال: خلق جيل حديث مسلح بالعلم و الخلق القويم.<sup>(١)</sup>

### - حزب الكتلة الوفدية :

وتأسس هذا الحزب نتيجة انشقاق أيضا داخل حزب الوفد نتيجة خروج مكرم عبيد من حزب الوفد وبرئاسته فى عام ١٩٤٢ ولم تبني الحزب برنامجا محددًا سوى ما كان يجرى على لسان رئيسه مكرم عبيد فى خطبه السياسية<sup>(٢)</sup>

كانت هناك بعض الأحزاب الصغيرة والتي نشأت " استجابة للظروف ومنها حزب الاتحاد والذى انشئ فى ١٠ يناير عام ١٩٢٥ برئاسة يحيى باشا ابراهيم وأيضا حزب الشعب الذى أسسه اسماعيل صدقى فى ديسمبر ١٩٣٠ وكلاهما يعتبر من الأحزاب الملكية أى التى نشأت بأيعاز من الملك وبتأييد منه ودعمه المادى والمعنوى وذلك لتحقيق اغراضه ومطامعه الخاصة<sup>(٣)</sup>

بالإضافة إلى هذه الأحزاب ونتيجة للانشقاقات المتتالية من ناحية وظهور الحركة الفاشية العالمية من ناحية أخرى . ظهرت بعض الاتجاهات أو التجمعات المتطرفة سواء كانت دينية مثل جماعة الإخوان المسلمين والتي بدأت فى بداية عام ١٩٣٤ أو الأحزاب السياسية التى تمثلت بتبنى بعض الأفكار مثل حزب مصر الفتاة أو الأحزاب المؤيدة للرأسمالية الاحتكارية.<sup>(٤)</sup>

(١) المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ١٩٨١ ص ٨٥ - ٦٠

(٣) يونان لبيب رزق: مرجع سابق، ص ٦٦ - ٧٢

(٤) لويس عوض: أزمة الحياة المصرية بين ثورتين، الاهرام، العدد الصادر فى ٢٠ مارس ١٩٦٤

كان هذا عرضا موجزا لاهم الأحزاب السياسية التي أسهمت في فعاليات العمل السياسى والصراعات الايديولوجية فى مصر فى فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .وبنهاية هذا العرض نأتى فى سياق إستكمال الموضوع إلى الحديث عن الأحزاب السياسية فى مصر بعد الثورة .

ب- الأحزاب السياسية فى مصر " بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ " وحتى الان (الفترة المعاصرة) :  
فى أعقاب قيام ثورة ١٩٥٢ اصدر القائد العام للقوات المسلحة إعلانه الدستورى فى ١٦/١ / ١٩٥٣ م ويقضى هذا الاعلان بحل جميع الأحزاب السياسية فى مصر منذ تاريخ الأعلان فى ١٦ / ١ / ١٩٥٣ ومصادرة ممتلكاتها لصالح الشعب وبدء مرحلة جديدة تماما من حيث أسلوب الممارسة السياسية ممثلة فى هيئة التحرير، فالاتحاد القومى، ثم الاتحاد الاشتراكى العربى، ثم ظهور فكرة المنابر داخله، والتي تحولت بدورها إلى أحزاب سياسية، ثم تعددت الأحزاب بعد ذلك من منطلق الاخذ بمبدأ التعدد الحزبى فى الحياة السياسية فى مصر وعلى ذلك فسوف تتناول الدراسة هذه الفترة على النحو التالى :

أ- مرحلة التنظيم الحزبى السياسى الواحد .

ب- تبنى فكرة المنابر وتطورها إلى أحزاب .

أولا : مرحلة التنظيم السياسى الواحد:

(١) هيئة التحرير :

أنشأت عام ١٩٥٣ وتحديدا فى ٢٣ يناير وكان الغرض من إنشائها تحرير البلاد من المستعمر الانجليزى وشعارها ( الاتحاد والنظام والعمل ) وشكلت على اساس إدارى وليس سياسيا<sup>(١)</sup>

(٢) الاتحاد القومى :

أسس فى عام ١٩٥٦ بمقتضى دستور ١٩٥٦ فى مادته رقم ١٩٢ وفى المادة رقم ٧٢ من الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٥٨ وتتمحور فلسفته حول الآتى :

\* الاتحاد القومى هو:

- تجمع لجميع طبقات الشعب باتجاهاتها المختلفة
- ملتقى تجمع الشعب راع ورعية
- الموجه والمنسق لكافة توجهات الدولة

(١) طارق فتح الله خضر - مرجع سابق ص ١٣٢.

- سلاح ضد الاتجاهات المعادية للوطن
- أداة لمنع فكرة الصراع الطبقي<sup>(١)</sup>

### (٣) الاتحاد الاشتراكي العربى :

أعلن عن تأسيسه جمال عبد الناصر عقب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة فى ٤ نوفمبر ١٩٦١ وقد نص الدستور فى مادته الخامسة عن الاتحاد الاشتراكي العربى أنه : " هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية وتحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية. وهو أداة هذا التحالف فى تدعيم قيم الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطنى إلى اهدافه المرسومة " وباستعراض هذه المادة نستخلص منها أهم السمات المميزة للاتحاد الاشتراكي العربى والتي تتبلور فى التالى .

- يعبر عن سلطة الشعب التى يجب أن تلو فوق ما عداها من سلطات.
- تجمع لجميع قوى الشعب العاملة.
- الميثاق نبراسه فى العمل وأمله فى الإصلاح.
- يعتمد فى بنائه على جماهير الشعب فهو منها وبها .

ولقد تعددت الآراء وتباينت الاتجاهات والافكار حول الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكي العربى من حيث التكوين والفلسفة والتكليف القانونى بكل منهما . فهناك من خلع عليهما عبائة الأحزاب وهناك من نفى عنهما ذلك .

ولكن بالنظر إلى طبيعة تكوين كل منهما وبصفة خاصة الاتحاد الاشتراكي العربى وبرغم استبعاده لما أسماهم " بأعداء الشعب " فإنه ضم تحت مظلته كافة التيارات الفكرية والاتجاهات السياسية الموجودة آنذاك والتي تولت الأمر فى مصر فى أحلك فتراتهما وأخرج لحظات تاريخها الحديث وهى فى الفترة من يونيو " ٦٧ " عام الهزيمة إلى اكتوبر " ٧٣ " عام النصر وعبور الهزيمة .

<sup>(١)</sup> سليمان الطماوى: مرجع سابق ص ٦٥٥

## ب- تبني فكرة المنابر وظهور الأحزاب " الفترة المعاصرة "

سبق القول ان مظلة الاتحاد الاشتراكي العربي قد ضمت كافة التيارات الفكرية والاتجاهات السياسية سواء كانت يمينية أو يسارية أو بين هذا وذاك، أو من يطلق عليهم المعتدلون أو الوسطيون ولكن ذاب الكل في خضم أفكار وفلسفة الحل الاشتراكي، ولم تتح الفرصة لأي اتجاه مخالف للظهور على سطح الأحداث السياسية في ذلك الوقت، والا كان مصيره الاندثار أو المجهول. الأمر الذي حدا بالقيادة السياسية إلى التفكير في تطوير العمل السياسي داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، وذلك بإتاحة الفرصة للتيارات المختلفة للظهور على الساحة السياسية، ولكن من خلال مظلة الاتحاد الاشتراكي العربي، فكانت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي والتي طرحت للمناقشة في ٨ اغسطس ١٩٧٤. والتي نصت على ضرورة أن يفتح التنظيم السياسي على الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة. فكان ظهور فكرة المنابر المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكي العربي لإتاحة الفرصة للاتجاهات المتعددة للتعبير عن نفسها والإعلان عن صوتها، انطلاقاً من حق الأغلبية في اتخاذ القرار، وإعطاء الفرصة للأقلية في حق التعبير عن نفسها بما في ذلك حق المعارضة. وعليه فقد صدر في يوليو عام ١٩٧٥ قرار المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي بشأن السماح بإنشاء منابر داخله على أساس أنها منابر للرأي في إطار الالتزام بمواثيق الثورة الأساسية<sup>(١)</sup>

ثم أعقب ذلك صدور قرار الرئيس السادات في مارس ١٩٧٦ بالسماح لثلاث منابر هي اليمين و الوسط و اليسار و يمثل كل منهم على الترتيب:

**تنظيم الأحرار الاشتراكين، تنظيم مصر العربي الاشتراكي، تنظيم التجمع الوطني التقدمي  
الوحدوي.**

و سرعان ما صدر في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ إعلان رئيس الجمهورية بتحويل التنظيمات السياسية الثلاثة داخل الاتحاد الاشتراكي العربي إلى أحزاب سياسية مستقلة وبدأت مرحلة الأخذ بنظام التعدد الحزبي وتوج هذا العمل بصدور قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ متضمناً تنظيم قيامها، و الذي عدل بمقتضى القوانين رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعي، والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ بتعديل احكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، و أخيراً القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل احكام ذات القانون.<sup>(٢)</sup>

(١) جمال العطفى - الطريق إلى الديمقراطية، ١٩٧٨ - دار المعارف ص ٧٢  
(٢) على الدين هلال، و آخرون - تجربة الديمقراطية في مصر (١٩٧٦ - ١٩٨١) المركز العربي للبحوث والنشر ١٩٨١ ص ٣٤ - ٣٦.

وطبقا للقانون الطبيعي وناموس الحياة فيمولد الأحزاب كتبت شهادة وفاة الاتحاد الاشتراكي العربي ونظام التنظيم السياسي الواحد في هدوء ودون إعلان أو توثيق وذلك بالرغم من توزيع تركة الاتحاد الاشتراكي العربي على الأحزاب الوليدة كل حسب نسبها وحظوتها لدى موزعي التركة وأوصياء الأثر .

ودون الخوض في قانون تنظيم الأحزاب السياسية ومواده المتعددة وما به وما عليه لانه ليس مجال الدراسة فان ما يعنينا هو إلقاء نظرة سريعة على المادة الرابعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ التي تضع شروطا لتأسيس أى حزب سياسى ضمانا لاستمراريته. وهذه الشروط هي: (١)

(١) عدم تعارض مقومات الحزب وأهدافه وأنشطته مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومبادئ ثورتى يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو ١٩٧١ والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والمكاسب الاشتراكية. (٢)

(٢) تميز برنامج الحزب وسياساته عن البرامج الأخرى للأحزاب

(٣) عدم معارضة مبادئ أو برامج أو أنشطة الحزب مع أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى.

(٤) عدم تشكيل أحزاب تنطوى على أى تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

(٥) عدم قيام الحزب كفرع من حزب أو تنظيم سياسى فى الخارج أو أية جهات معادية للبلاد ووحدتها.

(٦) عدم انتماء أى من مؤسسى الحزب أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة لمبادئ ثورتى يوليو ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١.

(٧) الا يكون من بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديدة على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التمييز أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى البند السابق .

(٨) الا يترتب على قيام الحزب إعادة تكوين أى حزب من الأحزاب التى خضعت للمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حل جميع الأحزاب السياسية .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢١ (مكررا) بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣٠ م.

(٢) مادة (٤) بند (١) معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ الجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرراً (أ) ١٩٨٠/٧/١٣

(٩) توفر شروط العلانية فى كل ما يخص الحزب من تكوين وقيادات ومصادر تمويل وأساليب نشاط وفلسفات وأفكار ومبادئ.

ومما هو جدير بالذكر، فمن منطلق توسيع المساحة الديمقراطية وتعميق ممارستها، الغى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وعليه فقد عطل الشيطان السادس، والسابع أعلاه.

مع بداية عقد الثمانينات وزيادة مساحة الديمقراطية فقد ظهرت على الساحة السياسية، وما زالت العديد من الأحزاب السياسية ذات الاتجاهات المتباينة والأفكار المختلفة، ولسوف تتناول الدراسة الحالية عشرة من الأحزاب الموجودة فى الوقت الحالى ظهرت على السرتيب حتى تاريخ إجراء الدراسة الحالية وهى :

- ١- الحزب الوطنى الديمقراطى ( الحزب الحاكم إبان اجراء الدراسة ).  
ويرأسه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .
- ٢- حزب مصر العربى الإشتراكى . ويرأسه اللواء جمال ربيع.
- ٣- حزب الوفد الجديد . ويرأسه السيد محمد فؤاد سراج الدين .
- ٤- حزب الأحرار الأشتراكيين . ويرأسه السيد مصطفى كامل مراد .
- ٥- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ويرأسه السيد خالد محى الدين الامين العام.
- ٦- حزب الأمة . ويرأسه السيد احمد الصباحى عوض الله.
- ٧- حزب الخضر . ويرأسه د. حسن فهمى رجب .
- ٨- حزب العمل . ويرأسه المهندس ابراهيم شكرى.

٩- حزب مصر الفتاه . ويرأسه السيد احمد حسين .

١٠- الحزب العربى الديمقراطى الناصرى و يرأسه السيد/ ضياء الدين داود

## الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التى تناولت موضوع الدراسة وهى كيف تناولت الأحزاب السياسية المعاصرة فى مصر موضوع قضايا التعليم وموقعه ومكانته فى برامجها السياسية المطروحة على الرأى العام والناخبين" وذلك إما فى ذات المضمون أو المضامين القريبة من موضوع الدراسة. وسوف نعرض لبعض هذه الدراسات وذلك بغرض ربط الدراسة الحالية بما سبقها من دراسات، ولصقل الدراسة الحالية عن طريق تغطية أوجه النقص، أو السلبيات التى قد تكون اغفلتها الدراسات السابقة مما يدعم الدراسة الحالية وتصبب أهدافها التى تسعى إليها. وقد تم اختيار هذه الدراسات لكونها ذات صلة بموضوع الدراسة من حيث اهتمامها بقضايا التعليم من وجهة النظر السياسية لبعض الأحزاب القائمة دون غيرها من الدراسات التى تناولت قضايا التعليم من خلال رؤى أخرى غير رؤى الأحزاب السياسية فى مصر. ومن هذه الدراسات ما يلى:-

### ١-دراسة: التعليم فى الخطاب السياسى المصرى<sup>(١)</sup>

يتمركز محور اهتمام الدراسة فى التحليل الكمى و الكيفى لما جاء من اطروحات ورؤى عن التعليم بصفة عامة و التعليم العالى بصفة خاصة فى خطابى الدولة و المعارضة خلال الفترة محل الاهتمام ١٩٥٢ - ١٩٨٨ مع بيان نصيب هذه الأطروحات من التطبيق مع المقارنة المنهجية لكل، وذلك بهدف التعرف على المشترك و الخاص ، المستمر والمتغير ، المنسق والمتعارض من الأطروحات و الأفكار. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفى (تحليل المحتوى).

(١) كمال المنوفى : التعليم فى الخطاب السياسى المصرى، ندوة سياسة التعليم الجامعى. مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد و العلوم و السياسية القاهرة ٢٤ - ٢٥ يناير ١٩٩٥.

و قد اعتمدت الدراسة فى مصادرها على عدة مصادر أهمها:

- أ- الدساتير و المواثيق الرسمية ( الميثاق الوطنى - بيان ٣٠ مارس - برنامج العمل الوطنى - ورقة أكتوبر)
- ب- أحاديث رؤساء الجمهورية ( فى الفترة محل الإهتمام).
- ج- أحاديث الحكومات (وزراء التعليم تحديداً).
- د- خطاب المعارضة ( الأحزاب الرسمية المصرح بانشائها).

و يكمن هدف الدراسة فى بيان المنطلقات الفكرية و الايديولوجية للسياسة التعليمية ومدى الاستمرارية و التغيير فى هذه المنطلقات منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. وحتى الآن. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة حيث أنها تلقى الضوء على مكانة وموقع التعليم وقضاياها من فكر واهتمامات من بيدهم الامر ويتولون زمام الأمور فى البلاد، وأيضا القدرة على تنفيذ أو تحقيق ما ينادون به ويتصدون له فى احاديثهم أو بياناتهم والتي يخاطبون بها الرأى العام فى البلاد. وبيان الدراسة يتكون من اربعة مباحث تسبقها مقدمة وتلحقها خاتمة .

ويتناول المبحث الأول اطروحات التعليم فى وثائق الدولة ، ويتناول المبحث الثانى رؤى القيادة السياسية بشأن التعليم مثل الرؤى حول : المجانية ، الأهداف أو الوظائف ، الضمانات والضوابط ثم المشاكل والتطوير، ويناقش المبحث الثالث وضع التعليم فى خطاب الحكومة : بياناتها أمام البرلمان ، وأحاديث عدد من وزراء التعليم، ويتناول المبحث الرابع وجهات النظر لاحزاب المعارضة فى بعض القضايا التي ترتبط بالتعليم مثل المجانية ، الكيف فى التعليم ، السياسة التعليمية ، التعليم الخاص ، ثم محو الأمية . أما خاتمة الدراسة فتسلط الضوء على مدى التطابق بين الاطروحات الرئيسية فى خطاب الدولة وبين الواقع المعاش . وقد تناول المبحث الاول من الدراسة أطروحات التعليم فى وثائق الدولة بالعرض والتحليل لما ورد عن التعليم بعامة والتعليم العالى بصفة خاصة فى الدساتير من ناحية وفى المواثيق من ناحية اخرى .

ويتضح من العرض والتحليل للدساتير التي صدرت بعد الثورة أنها قد رفعت التعليم إلى مرتبة الحق العام للمصريين فى إطار من تكافؤ الفرص وجعله إلزاميا فى المرحلة الابتدائية ومجانيا فى كل مراحلها ووضعت على كاهل الدولة مسئولية النهوض به والإشراف عليه .

أما الوثائق أو المواثيق فهي أربع وثائق اثنتان منها ينتميان إلى الحقبة الناصرية هما الميثاق الوطني وبيان ٣٠ مارس ، ثم وثيقتان تنتميان إلى الحقبة الساداتية هما برنامج العمل الوطني وورقة أكتوبر ودون الدخول فى تفاصيل ما تضمنته كل وثيقة بخصوص التعليم يمكن ابداء الملاحظات التالية :

أ- تجمع الوثائق الاربعة بالرغم من اختلاف اللغة والمصطلحات على اعتبار التعليم حقا عاما تكفله الدولة للمواطن المصرى بالمجان فى كل مراحلہ .

ب- تنظر الوثائق الاربعة إلى التعليم باعتباره حجر الزاوية فى التنمية الاجتماعية فى مصر .

ج- عرض الميثاق وبيان ٣٠ مارس لاشكالية الكيف فى التعليم وتطويره وبصورة عابرة بينما أفرد برنامج العمل الوطنى وورقة أكتوبر حيزا كبيرا للحديث عن مشاكل التعليم وموجبات ومسارات تطويره وبهذا الصدد تبدو ورقة أكتوبر أكثر الوثائق نضجا فى تناول جانب الكيف فى التعليم وسبل النهوض به .

أما المبحث الثانى فقد تناول التعليم فى خطاب القيادة السياسية وذلك باعتبار التعليم يشغل موقعا يعتد به فى حساب رؤساء الدولة بما يدل على وعيهم بأهمية التعليم وبما يطرحه من تأثيرات بالغة العمق على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبعيدا عن التفاصيل الكمية لتناول التعليم فى الخطاب السياسى للقيادة السياسية فقد خرج الباحث بالملاحظات النقدية لكل خطاب على حدة أجملها فى التالى:

أ- يتفق الرؤساء الثلاثة ( عبد الناصر ، السادات ، مبارك ) فى ضرورة تنشئة المواطن المصرى على الانتماء للوطن، والاخلاص فى العمل، ونكران الذات، وإيثار المصلحة العامة على المصلحة الذاتية، والثقة بالنفس، والتعاون، والحرص على المال العام، والتفكير العلمى .

ب- ينفرد الخطاب الناصرى بالتأكيد على مفاهيم الكرامة والأصرار والعدل الاجتماعى ومعاداة الاستعمار .

ج- يشدد الخطاب الناصري على القيم العروبية ولا يتناساها مبارك ويتجاهلها السادات .

د- التمسك بالدين قيمة ماثلة في خطاب الرؤساء الثلاثة لكنها تشغل مساحة أكبر لدى السادات وتتخذ مضمونا تقديميا لدى عبد الناصر .

هـ- يشير الخطاب إلى التزام مصر الادبي والأخلاقي تجاه الدول العربية والافريقية من حيث إمدادها بالعمالة المصرية المدربة والمتقفة وذلك نابع من الايمان بموقع مصر الريادي بين دول المنطقتين العربية والافريقية .

و- قضية استقلال الجامعات مسكوت عنها في الخطاب الناصري بينما تبرز في الخطاب الساداتي ولا يحتفى بها في خطاب مبارك .

ز- يعد الواقع المادي بمثابة المصدر الرئيسي والمباشر لاطروحات الخطاب فعلى سبيل المثال يملى مجانية التعليم كون اغلبية ابناء الشعب من غير القادرين والتوسع في التعليم عموما والتعليم الفني خصوصا كضرورة تقتضيها حاجة التنمية للكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، وتدهور الكيف في التعليم بما يرتبه من سلبيات يشكل منطلق الدعوة إلى تطوير التعليم، ومطالبة القادرين بالمساهمة في تحمل نفقات التعليم أمر تفرضه حقيقة كون الدولة تعاني اقتصاديا .

ومن ناحية اخرى يلجأ الخطاب إلى قياس الحاضر على الماضي في المجتمع المصري والى قياس الحاضر في مصر على نظيره في دول اخرى متقدمة ونامية سواء للتدليل على صدق مقولاته أو لتبريرها .

أما المبحث الثالث فيتناول بالعرض والتحليل المضامين المعرفية حول التعليم في خطاب الحكومة متمثلة في بياناتها أمام البرلمان ، أقوال وزراء التعليم، وبرنامج الحزب الحاكم وذلك عبر الفترة محل الاهتمام .

وقد أجمل الباحث أهم ملاحظاته فى الآتى :

أ- لا يكاد الخطاب الحكومى يشذ عن خطاب القيادة السياسية . فالأول يستلهم أفكار الثانى ويردد مقولاته لافرق فى ذلك بين عهد وعهد .

ب- مجانية التعليم، ودور التعليم فى التنمية الشاملة، والكم فى التعليم، والاهتمام بالتعليم الفنى قضايا مستمرة فى الخطاب، أما القضايا المتغيرة فتتعلق بكيف التعليم، واستقلال الجامعات، ونظام القبول بها والتعليم الفنى .

ج- وقف الخطاب فى عدد من عناصره عند مستوى الأمنيات فعلى سبيل المثال لم يتحقق الاستيعاب الكامل للأطفال الملزمين حتى الآن . ولم يتجاوز الحديث عن تطوير جانب الكيف فى التعليم مستوى القول إلى الفعل بدليل التدهور المستمر فى مستوى التعليم ونفاقم مشكلاته

أما المبحث الرابع فهو استكمال للصورة فبعد أن تناولت المباحث الثلاثة بالعرض والتحليل لمضمون خطاب الدولة عن التعليم جاء الدور على تناول ذات الموضوع فى خطاب المعارضة وهو ما تناوله المبحث الرابع من عرض وتمحيص رؤى أحزاب الوفد و الأحرار والعمل والتجمع لمجموعة مسائل تتصل بالتعليم وهى تحديدا :

المجانية ، الكيف فى التعليم ، التعليم الخاص ، السياسة التعليمية ، محو الأمية ونسارع إلى القول بأن هذه الاشكاليات فرضها علينا الخطاب ولم نفرضا نحن عليه .

وبطبيعة الحال فقد تباينت الرؤى بين الأحزاب حول الاشكاليات سألقة الذكر، كل من واقع فلسفة ومبادئ كل حزب وتوجهاته الايديولوجية وقد اجمل د. المنوفى رؤيته النقدية لخطاب المعارضة فى التالى :

أ- الوفد شديد الهجوم على مجانية التعليم، و الأحرار يطالب بضوابط دقيقة، والعمل والتجمع يدافع عنها بلا تحفظ .

ب- يناصر الوفد و الأحرار تنامى النشاط الخاص بالتعليم، بينما يعارضه التجمع، أما حزب العمل فهو بين التقيضين .

ج- قضية اصلاح التعليم تباينت رؤى الأحزاب لها فالبعض يربطها بضرورة الإصلاح الشامل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، والبعض الآخر يربطها بالإصلاح السياسى فقط.

د- اتفقت رؤى أحزاب المعارضة مع بعضها البعض ومع الدولة على تدهور كيف التعليم وحول كيفية الارتفاع بمستواه .

هـ- لاختلاف فيما بين أحزاب المعارضة أو بينها وبين الدولة على خطورة مشكلة الأمية ووجوب القضاء عليها .

ز- خلاف بعض الاستثناءات يلاحظ ان خطاب المعارضة ينقصه الإبداع فى طرح حلول عملية لمشاكل التعليم وهو فى معظم عناصره مجرد صدى أو ردود افعال ايجابية وسلبية لاطروحات خطاب الدولة وممارستها .

وبنهاية المبحث الرابع يصل الباحث د. كمال المنوفى إلى الخاتمة وهى تدور حول رؤى الخطاب عن التعليم والواقع الفعلى وفى هذا الصدد يقول :

أ- بالرغم من الاهتمام بموضوع مجانية التعليم، ليس بحسبانها أمنية أو شعارا وإنما بحسبانها حقيقة ماثلة على الصعيد العملى، إلا أن التعليم فى السبعينيات والثمانينيات شهد ظواهر عدة يصعب معها القول بأن المجانية لم تمس، ومن أهمها الدروس الخصوصية التى تفتشت وبشكل وبائى، وارتفاع مصروفات المدارس الخاصة، واللغات التابعة للوزارة، وكذلك ارتفاع أسعار الكتب الجامعية مما يضيف عبئا ثقيلا إلى أعباء الاسرة المصرية .

ب- يشهد الواقع دور ايجابى للتعليم فى إمداد مواقع الانتاج بالعنصر البشرى المؤهل ولكن يشهد فى ذات الوقت قصور التعليم عن أداء دوره التنموى فمثلا :

- مساهمة التعليم فى التنمية الزراعية متواضعة .
- مساهمة التعليم العالى فى المجال الصناعى تكاد تقتصر على تشغيل وإدارة المصانع وليس التصميم والانشاء والابتكار .
- اطروحات الماجستير والدكتوراه وبحوث الاساتذة غير موجهة لخدمة التنمية .
- مازال طلاب الكليات النظرية يشكلون السواد الاعظم من طلاب الجامعات .

ج- تبرز الهوية الواسعة بين الخطاب و الواقع، فما تحقق بناء الانسان و ما أدى التعليم دوره المرتجى فى تكوين المواطنة و ما تقتضيه فى تجديد لقيم ثقافية تثرى حياتنا. فعلى سبيل المثال لا الحصر : عزوف الخريجين عن العمل بالريف و مؤسساته، و أصبحت الهجرة أو الفوز بعقد عمل فى دولة خليجية يمثل الطموح الأكبر للشباب، و ليس خدمة الوطن أو العمل به.

د- بالرغم من أنه قد تحقق الكثير فى هذا المجال إلا أن الجامعات ما تزال بعيدة عن الاستقلال الحقيقى و تخضع فى واقعها لهيمنة الدولة فهى تعين القائمين على شئونها (رئيس الجامعة و نوابه) كذلك يضم المجلس الأعلى للجامعات و هى الجهة المنوطة برسم سياسة التعليم الجامعى رؤساء الجامعات و كلهم معينون و يرأسهم وزير التعليم.

هـ- قضية الارتقاء بكيف التعليم و ما يرتبط بها من متطلبات مثل توفير الابنية و التجهيزات و تحديث المناهج و طرق التدريس و التدريب و تحسين المستوى المادى للمعلم كل هذا ما زال لغوا بالقول بعيدا عن الواقع المرير لكل عناصر التعليم.

و الدراسة على هذا النحو المعروض تناولت بالفعل عدد كبير من قضايا ومشكلات التعليم فى مصر، ومدى الاهتمام بهذا القضايا ومحاولة وضع أو ايجاد حلول لهذه القضايا أو المشكلات سواء من جانب القيادة السياسية الحاكمة أو القيادات السياسية غير الرسمية (المعارضة) متمثلة فى بعض أحزاب المعارضة. وقد اعتمدت الدراسة على الخطاب السياسى للقيادة السياسية فيما يختص السياسة التعليمية، أو بيانات الوزارة المنوطة بالتعليم. وانتهت أن كل منهما يمثل خطأ واحداً فالثانية تستلهم أفكار الأول دون إضافة أو تعديل. ثم تناولت الدراسة لبعض الرؤى للأحزاب المعارضة ( قليلة نسبية).

الأمر الذى سوف تحاول الدراسة الحالية التوسع فى مساحة العرض والتركيز على محتوى البرامج الحزبية سواء للحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة فى الأمور المتعلقة بالقضايا التعليم ومشكلاته بصفة اساسية وذلك بالتركيز على النصوص المتعلقة بالتعليم وسياساته فى هذه البرامج السياسية المطروحة على الساحة السياسية وكذلك محاولة التعرف

على الأنشطة المنفذة والمرتبطة أو المترتبة على هذه البرامج والرؤى السياسية حول التعليم وقضاياها في أكبر عدد ممكن من البرامج السياسية المتاحة للأحزاب السياسية المعاصرة في مصر.

## ٢- دراسة: موقف الأحزاب من قضايا التعليم في مصر<sup>(١)</sup>

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بالدراسة الحالية لأنها تلقي الضوء على موقف الأحزاب السياسية من قضايا التعليم بمصر وهو الأمر الذي تهتم به الدراسة الحالية.

و تتناول الدراسة موقف الأحزاب السياسية من قضية التعليم في مصر، وبخاصة دور التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في مصر، على أساس ان تنمية الموارد البشرية هي ركيزة أساسية من ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة و تنمية الموارد البشرية هدف يتحقق عن طريق زيادة المعارف و المهارات و القدرات لدى جميع المواطنين. و تتم هذه العملية عن طريق التعليم الذي يؤهل الفرد لأداء دوره المحدد في العملية الانتاجية. و يترتب على هذه النظرة أن ترتبط السياسة التعليمية و التربوية ارتباطا مباشرا باحتياجات المجتمع من الأيدي العاملة بدرجات متفاوتة من المهارات و بأنواع متباينة من التخصص و فروع و تفرعاته المختلفة.

و لقد تناولت الدراسة موضوع التعليم من منظور مجتمعي بأبعاده و عوامله الاقتصادية والاجتماعية و بهذا استبعدت الدراسة مناقشة القضايا التعليمية الفنية المرتبطة بالعملية التربوية.

### أما الأحزاب التي تناولتها الدراسة فهي:

- ١- الحزب الوطني الديمقراطي
- ٢- حزب الأحرار الاشتراكيين
- ٣- حزب العمل الاشتراكي
- ٤- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

و هي الأحزاب التي شاركت في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٧٩.

(١) نادية حسن سالم: موقف الأحزاب من قضايا التعليم في مصر - مؤتمر الديمقراطية والتعليم في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢-٥ ابريل، ١٩٨٤، الأهرام، القاهرة.

وقد جاءت الدراسة فى صورة مبحث واحد فى عشرون صفحة استخدمت فيه الباحثة اسلوب السرد والمقال وقدمتها بتمهيد لم تحدد فيه مشكلة الدراسة ولا منهجها ولا الأداة التى سوف تستخدمها.

وقد تناولت بصورة مباشرة موضوع الدراسة وهو موقف الأحزاب السياسية من قضية التعليم وأرجعت اختيارها لموضوع الدراسة إلا أن التنمية الاقتصادية وتحقيقها يتطلب توظيف الموارد والامكانيات المادية والبشرية توظيف جيد وأولت الموارد البشرية اهتماما خاصا إذ أنها محور التنمية الاقتصادية على حد تعبيرها وأن تنمية الموارد البشرية لا يتأتى إلا بزيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع المواطنين وتتم هذه العملية عن طريق التعليم، الذى يؤهل الفرد للأداء دوره على النحو المرجوه والمطلوب. ويترتب على هذه النظرة من وجهة نظر الباحثة أن ترتيب السياسة التعليمية والتربوية ارتباطا مباشرا وبعد الاسهاب فى المقدمة والتمهيد للدراسة حددت الدراسة القضايا التعليمية التى تمثل محاورها وهى:

- ١- مجانية التعليم و التعليم الخاص
- ٢- محو الأمية
- ٣- التعليم العام
- ٤- التعليم الدينى
- ٥- التعليم الفنى

وقد تناولت الدراسة كل قضية على حدة مبينة رأى كل حزب من الأحزاب محل الدراسة سواء كان رأى الحزب سلبيا أم ايجابيا أو بمعنى آخر مع أو ضد القضية محل الدراسة.

كذلك لم تحدد الدراسة مصادرها التى استقت منها رأى الأحزاب فى القضايا المثارة واكتفت الدراسة بقولها أن حزب (أ) يقول عن قضية معينة كذا و كذا.....و الخ.

**وقد أنتهت الدراسة إلى ما يلى:**

- أ- اجتمعت الأحزاب محل الدراسة على أن انتشار الأمية يمثل عقبة أمام الممارسة الديمقراطية و التنمية الاقتصادية.
- ب- الاختلال فى هيكل التعليم بين التعليم العام والتعليم الفنى أدى إلى نقص فى العمالة غير القادرة على المساهمة فى عملية التنمية.

- ج- ازدياد أعداد الجامعيين أدى إلى وجود نوع من التفاوت بين العمل الذهني والعمل اليدوي.
- د- أنفقت الأحزاب على أهمية تدعيم القيم الدينية في التعليم العام مع الاهتمام بالتعليم الديني في جامعة الأزهر والمعاهد الدينية.
- هـ- يحتاج التعليم في مصر إلى ثورة فكرية لخلق وإعداد المواطن المصري وتحويله إلى عنصر فعال في المجتمع مدركا لقضايا ومشاكله، وهذا لا يأتي إلا عن طريق التحول الفكري لدى الأطفال والشباب عن المثل والقيم والعادات وأنماط السلوك المتخلفة إلى المثل والقيم والعادات وأنماط السلوك التي تتلائم مع عملية التنمية المرجوة والمبتغاة.
- و- قضية التعليم ليست قاصرة على المؤسسات التعليمية وحدها ولكنها تشمل دور العبادة والأسرة ووسائل الاتصال.
- ز- يجب الأخذ في الاعتبار المنظور الاجتماعي لعملية التعليم.
- ح- الاهتمام بالموهبيين والمبدعين على اختلاف أنواعهم إذ أنهم من مصادر ودعائم القدرة في أى مجتمع لذا وجب على السياسات التعليمية أن تعتمد على التعرف عليهم وتقديم البرامج التعليمية المناسبة لمواهبهم العقلية.

وجدير بالذكر أن الباحثة عند إجمالها لهذه الملاحظات لم تشر إلى أن هذه الملاحظات من واقع الأحزاب أم من استنتاجها الخاص، إذ أن مراجعة واقع الدراسة ومناقشتها لبعض القضايا محل البحث ورأى الأحزاب حولها يتضح أن هذه الملاحظات لم تكن محل بحث أو مناقشة وإنما هي ملاحظات للباحثة ربما أرادت بها استكمال موضوع البحث بإبراز بعض السليبيات من وجهة نظر الباحثة والتي يجب ملاحظتها أو وضع حلول لها.

ولكن تعتبر هذه الدراسة من الدراسات وثيقة الصلة بالدراسة الحالية إذ أنها تاقى الضوء على مواقف بعض الأحزاب السياسية في مصر والتي اختارتها الدراسة - رغم قلتها- من بعض قضايا التعليم في مصر باعتبار هذه القضايا محورا للدراسة فكانت مدخلا طبيعيا للدراسة الحالية التي رأت التوسع في تناول برامج وأنشطة الأحزاب السياسية في مصر المتعلقة بالتعليم وقضاياها في محاولة لتغطية القدر الأكبر من هذه البرامج للخروج بنتائج معبرة عن واقع السياسة التعليمية للأحزاب المصرية المعاصرة.

٣-دراسة: مكانة التعليم فى برامج بعض الأحزاب السياسية فى مصر فى الفترة من (١٩٢٣-١٩٥٢) والفترة من (١٩٧١-١٩٩٣) " دراسة تحليلية مقارنة"<sup>(١)</sup>  
تبدأ الدراسة بالمقدمة التى توضح حيوية الدور الذى تلعبه الأحزاب السياسية فى الحياة الاجتماعية بصفة عامة والحياة السياسية بصفة خاصة وتحديدًا فى ظل المجتمعات ذات النظم الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية، ثم توضح تفسيراً للأحزاب السياسية وتعريفاتها المتعددة على مستوى كافة المذاهب السياسية.

مشكلة الدراسة:

تلت المقدمة مشكلة الدراسة والتى تحددت فى سؤال رئيسى يقول: "ما مكانة التعليم فى برامج بعض الأحزاب السياسية فى مصر فى الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢ ، والفترة من (١٩٧١-١٩٩٢)، وهل نجحت الأحزاب فى تحقيق ما نادى به فى برامجها حول التعليم فى ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع؟".

حدود الدراسة:

تم تلى ذلك تحديد حدود الدراسة والتى أقتصرت على تناول مكانة التعليم فى برامج الأحزاب السياسية فى الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢م، والفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٢م.

وحددت الأحزاب المختارة وهى كالتالى:-

أ-أحزاب الفترة الأولى (١٩٢٣-١٩٥٢) ( حزب الوفد- حزب مصر الفتاة- الحزب الوطنى).  
ب-أحزاب الفترة الثانية ( ١٩٧١-١٩٩٢).

وأوضحت الدراسة أسباب اختيارها لهذه الأحزاب بأنها كانت أكثر الأحزاب شعبية، سواء من حيث تواجدها داخل المجالس النيابية، أو فى الشارع السياسى فى فترتى الدراسة.

<sup>(١)</sup>محمد أحمد إبراهيم علام، محمود عطا محمد على مسيل: مكانة التعليم فى برامج بعض الأحزاب السياسية فى مصر، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد ٢٠، الجزء الأول، يناير ١٩٩٣، ص ٣٢٢.

### أهمية الدراسة:

ثم تلى ذلك تحديد أهمية الدراسة والهدف منها، وأنحصرت أهمية الدراسة فى اهتمامها بما جاء فى برامج بعض الأحزاب السياسية حول التعليم عقب نشأة الأحزاب قبل ثورة ١٩٥٢ وتحديداً فى الفترة (١٩٢٣-١٩٥٢)، وما جاء فى برامج بعض الأحزاب السياسية عن التعليم بعد عودتها للظهور منذ منتصف السبعينيات، وبالتحديد فى الفترة من (١٩٧١-١٩٩٢)، وتحاول الدراسة الوقوف على مدى إنطلاق تلك البرامج- فى فترتى الدراسة- من واقع المجتمع المصرى وظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أى أن الدراسة تهتم بالربط بين برامج الأحزاب السياسية وبين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة عليها فى المجتمع، حيث أن أية محاولة لدراسة الأحزاب السياسية بعيداً عن إطارها السياسى والاقتصادى والاجتماعى تعد فى نظر هذه الدراسة محاولة قاصرة وذلك لما لهذه الأوضاع من دور بارز فى تشكيل الأحزاب وتحدد دورها.

### منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على المنهج المقارن وما يتضمنه من بعض المناهج الفرعية الأخرى، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على المنهج الاستردادى (التاريخى) وذلك يعرض أوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على حركة الأحزاب السياسية فى مصر، وبيان مكانة التعليم فى برامج بعض الأحزاب السياسية، ونجاح أو فشل هذه الأحزاب فى تحقيق ما نادى به وصولاً إلى وصف الوضع الراهن ( المنهج الوصفى) لموضوع الدراسة، مع تفسير هذا النجاح أو الفشل فى ضوء أوضاع المجتمع السابق الإشارة إليها فى الفترتين (١٩٢٣-١٩٥٢)، (١٩٧١-١٩٩٢).

### خطوات الدراسة:

ولتحقيق أهداف وأغراض الدراسة حددت خطواتها فى التالى:  
أ-تناول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى حركة الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الأولى (١٩٢٣-١٩٥٢).

ب- تناول مكانة التعليم فى برامج الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الأولى (١٩٢٣-١٩٥٢).

ج- بيان نجاح أو فشل الأحزاب السياسية المختارة فى تحقيق ما نادى به فى برامجها حول التعليم فى الفترة الأولى (١٩٢٣-١٩٥٢).

د- تناول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى حركة الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الثانية (١٩٧١-١٩٩٢).

هـ- تناول مكانة التعليم فى برامج الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الثانية (١٩٧١-١٩٩٢).

و- بيان نجاح أو فشل الأحزاب السياسية المختارة فى تحقيق ما نادى به فى برامجها حول التعليم فى الفترة الثانية (١٩٧١-١٩٩٢).

وبعد أن أستعرضت الدراسة طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد خلال الفترة الأولى (١٩٢٣-١٩٥٢) المؤثرة فى حركة الأحزاب المختارة خلصت الدراسة إلى أنه خلال هذه الفترة تعددت المؤثرات والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أثرت على الأحزاب السياسية تمثلت فى نظام ملكى (القصر)، الأحتلال الأنجليزى للبلاد، الطبقة الواضحة، الأحوال الاقتصادية المتباينة من النقيض إلى النقيض الأخر، الأحزاب السياسية المتواجدة وأيديولوجياتها المختلفة، الأمر الذى أدى إلى تفاوت درجة التأييد لكل منها إلا إن فى النهاية كان تأييداً واضحاً لأحزاب التى كانت تعمل على المطالبة بحقوق الجميع.

ثم استعرضت الدراسة مكانة التعليم فى برامج الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الأولى (١٩٢٣-١٩٥٢) وهى أحزاب الوفد، مصر الفتاة، الحزب الوطنى (مصطفى كامل- محمد فريد)، خلصت الدراسة إلى أنه قد توحدت رؤى الأحزاب المختارة على أهمية تناول بعض القضايا فى التعليم المصرى مثل:

أ- مجانية التعليم الأبتدائى مع تقليل نفقات الثانوى والعالى.

ب- تعميم التعليم ونشره.

ج- الاهتمام بالتعليم الفنى.

د- الاهتمام بالتعليم الجامعى والعالى.

هـ- تشجيع البحث العلمى.

و- الاهتمام بالتعليم الدينى.

ز- محاربة الأمية.

كذلك تشير الدراسة إلى أنه قد تم غياب الإشارة إلى بعض القضايا مثل (الإدارة التعليمية- قضايا المعلم- القضايا المرتبطة بالمناهج- القضايا المتعلقة بالتنظيم فى نظم الامتحانات).

وحول بيان نجاح أو فشل الأحزاب السياسية فى تحقيق ما نادى به فى برامجها حول التعليم تقول الدراسة:

"أنه لوحظ أن هذه الأحزاب لم تتجح فى ذلك وعللت ذلك بأن هذه البرامج غالباً ما تكون أحد أساليب استمالة الشعب خاصة أيام الانتخابات وذلك لكسب الأصوات، فكان أهم ما يشغل الأحزاب فى هذه الفترة هو عدد الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية. ومن الجانب الآخر أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة حالت دون تحقيق ما نادى به الأحزاب فى برامجها.<sup>(١)</sup>

ثم تلى ذلك إستعراض الأوضاع السياسية والاجتماعية المؤثرة على الأحزاب المختارة فى الفترة الثانية (١٩٧١-١٩٩٢). أشارت الدراسة إلى سياسة حكم الحزب الواحد (١٩٥٢-١٩٧١)، فقد توقفت حركة الأحزاب السياسية، وبحلول عام (١٩٧١) وبوصول السادات إلى الحكم، مهدت الأحداث إلى عودة المنابر والأحزاب، وفقاً للقرار السياسى عام (١٩٧٦). وأوجزت الدراسة مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الفترة من (١٩٧١-١٩٩٢) والمؤثرة على حركة الأحزاب السياسية فى هذه الفترة فى التالى:

#### ١-الأوضاع السياسية:

أ-التعدد الحزبى جاء محدوداً.

ب-بالرغم من وجود مبدأ التعددية السياسية إلا أن الوضع القائم كان أقرب إلى نظام

الحزب الواحد.<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup>محمود متولى، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ثورة ١٩٥٢، دراسة تاريخية وثقافية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٩-١٤.  
<sup>(٢)</sup>المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الشامل، ١٩٥٢-١٩٨٠ (الملخص)، القاهرة، ١٩٨٥، ص.ص ١٧٨-٢٧٧.

## ٢-الأوضاع الاقتصادية:

- أ- تراجع معدلات النمو الاقتصادى كلياََ وقطاعياً.
- ب-الأفراط فى التوجه إلى الخارج وتفاقم العجز الخارجى.
- ج-تزايد العجز الداخلى وتساعد حدة التضخم.
- د-اتساع التفاوت بين توزيع الدخل والثروة.<sup>(١)</sup>

## ٣-الأوضاع الاجتماعية:

- أ-حدوث تغييرات جوهرية فى البناء الاجتماعى ومنها الطبقة الطفيلية.<sup>(٢)</sup>
- ب-تشجيع القطاع الخاص وازدياد نفوذ الطبقات الرأسمالية.
- ج-عودة التركيب الطبقي للمجتمع المصرى فى الظهور.

## مكانة التعليم فى الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الثانية (١٩٧١-١٩٩٢):

أستعرضت الدراسة مكانة التعليم فى الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الثانية (١٩٧١-١٩٩٢) فى كل من أحزاب (الحزب الوطنى الديمقراطى، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، حزب الوفد الجديد).

وخلصت الدراسة بعد أستعراضها لمكانة التعليم فى برامج الأحزاب المختارة إلى أن هناك العديد من القضايا محل الأهتمام والإجماع مثل:

- أ-مشكلة الأمية.
- ب-الأستيعاب الكامل لمن هم فى سن الإلزام.
- ج-الأهتمام بالتعليم الفنى والتدريب.
- د-الأهتمام بالبحث العلمى.

وقد لاحظت الدراسة أيضاََ انفراد بعض الأحزاب بقضايا تعليمية مثل:

- أ-انفراد الحزب الوطنى فى برنامجه بالأهتمام بقضايا ( دور الحضانة، المدرسة الموحدة والشاملة، التعليم الخاص، تطوير امتحان الثانوية العامة، المرونة والأنسياب بين التعليم، الأهتمام بالتعليم الأزهرى، مراجعة نظام التعليم المفتوح).

<sup>(١)</sup> إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح ودراسات نقدية فى الأزمة الاقتصادية، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٩-٢٨.

<sup>(٢)</sup> فؤاد مرسى، هذا هو الأفتتاح الاقتصادى، ط٢، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

ب- انفراد حزب التجمع بالأهتمام بقضايا ( التفرغ الكامل للباحثين، الأعتناء على الخبرة المصرية، التركيز فى الجامعة على التخصصات العامة).

ج- وانفراد حزب الوفد بالقضايا التالية ( نظام مدرسة الفصل الواحد، قصر الإلزام على المرحلة الابتدائية، وقف إنشاء جامعات جديدة).

وخلصت الدراسة إلى أن نجاح أو فشل الأحزاب السياسية فى تحقيق ما تنادى به فى برامجها مرهون بقدرتها على الوصول إلى الحكم لى تمكن من تنفيذ وتحقيق ما تنادى به فى برامجها بالإضافة إلى عدم إغفال الظروف السياسية والأقتصادية والأجتماعية التى تسود المجتمع والى تؤثر وبشكل مباشر فى توفير عوامل النجاح أو الفشل للأحزاب السياسية فى تحقيق ما تنادى به.

والدراسة على النحو المعروض تناولت عدة نقاط هامة وهى أن الأحزاب السياسية أى كان موقعها، وزمانها، لا تعمل من فراغ أو فى فراغ وإنما تستمد مقومات إنشائها، وعوامل نجاحها، وإستمرارها. من خلال الوسط الذى أوجدها لتحقيق أهداف خاصة، أو تصحيح أوضاع معينة، أو للتعبير عن طموحات ورغبات أعضائها وذلك فى حدها الأدنى. ومن هذا المنطلق أستعرضت الدراسة لطبيعة الأوضاع السياسية والأقتصادية والأجتماعية التى سادت المجتمع المصرى خلال فترتين (١٩٢٣-١٩٥٢)، (١٩٧١-١٩٩٢) وبيان مردود هذه الأوضاع سلباً أو إيجاباً على الأحزاب السياسية فى مصر خلال الفترتين المشار إليهما.

وبالرغم من تداخل هذه العوامل وتأثر بعضها ببعض الآخر إلا أن الدراسة أستطاعت رغم المسافة الزمنية فى بيان تأثير هذه العوامل على الأحزاب السياسية وتحديد حركة مسلوها إنفراداً أو إنكماشاً، نجاحاً أو فشلاً. فى تحقيق ما نادى وإبراز مكانة التعليم فى برامجها وبيان فشلها أو نجاحها فى هذا المجال.

والدراسة على هذا النحو تعتبر من الدراسات السابقة التى ترتبط بعلاقة الموضوع والهدف بالدراسة الحالية إلا أن تختلف مع الدراسة الحالية فى التالى:

١- الدراسة أسهبت فى دراسة الأوضاع السياسية والأجتماعية والأقتصادية السائدة فى المجتمع المصرى فى خلال فترتين هما (١٩٢٣-١٩٥٢)، (١٩٧١-١٩٩٢) بالرغم من أن كل منها يحتاج إلى دراسة مستقلة وعميقة وجاء ذلك على حساب هشاشة المضمون والبعد عن هدف الدراسة الأساسى وهى إبراز مكانة التعليم عند الأحزاب السياسية

المختارة في الدراسة، الأمر الذى سوف تعمل الدراسة الحالية على ملافاته والتركيز على الهدف الرئيسى وهى مكانة التعليم فى برامج الأحزاب السياسية فى فترة محددة وحتى منذ عودة الأحزاب السياسية فى السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر لأن كل فترة زمنية ولها ظروفها الخاصة التى تؤثر فيها وتتأثر بها.

٢-أقتصرت الدراسة على عدد محدود من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية فى فترتى الدراسة المختارة الأمر الذى لا يعد بمصادقية عن طبيعة الوضع السائد وصحة النتائج التى توصلت إليها الدراسة.

وبذلك فالدراسة الحالية سوف تحاول العرض لأكثر عدد ممكن من رؤى وبرامج الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة السياسية المعاصرة فى مصر فى محاولة منها لعرض صورة معبرة بكافة التيارات والأيدولوجيات والأفكار المعروضة على الساحة السياسية المصرى المعاصرة.

#### ٤-دراسة: السياسة وسياسات التعليم<sup>(١)</sup>

تتخصر علاقة هذه الدراسة بالدراسة الحالية فى أنها توضح إلى أى مدى تتأثر التربية وبرامجها باتجاهات رجال السياسة والمضطلعون بوضع ورسم السياسات العامة (سواء دولة أو أحزاب ) فما رجال الدولة إلا رجال يمثلون الحزب الذى يضطلع بمهام الحكم الذى وصل إليه بالطرق الديمقراطية وشرعيته الدستورية.

وتتعلق الدراسة من مقولة قديمة حديثة وهى طبيعة العلاقة الوثيقة التى تربط ما بين التعليم وسياساته من جهة وبين كل من السياسة أو الاقتصاد أو النظام المجتمعى ككل من جهة أخرى .

وتؤكد الدراسة على ان العلاقة بين التعليم والسياسة علاقة أزلية استمرت وسوف تستمر وتزداد ما بقيت البشرية ومجتمعاتها .

(١) همام بدرأوى زيدان : السياسة وسياسات التعليم، دراسات تربوية، تصدرها رابطة التربية الحديثة، القاهرة ١٩٩٣، المجلد الثامن، الجزء ٥٤، ص ١٠٦ - ١٢١.

وعلى هذا فالدراسة تسعى جاهدة إلى محاولة تحديد مفهومي السياسة، وسياسة التعليم وذلك لبيان أوجه التشابه أو الاختلاف فيما بينهما من خلال تحليل كل منهما إلى العناصر والاسس التي يستند إليها ، فضلا عن محاولة تحديد وتوضيح العلاقات المتبادلة فيما بين المفهومين وما يحويان من عناصر وذلك من خلال إظهار جوانب تأثير كل منهما في الآخر ومن هنا كانت تساؤلات الدراسة وهي :

- ١- ما مفهوم كل من السياسة ، وسياسة التعليم ، وما عناصر كل منهما ؟
- ٢- ما اهم مظاهر العلاقات المتبادلة فيما بين السياسة ، وسياسة التعليم ؟

ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة أسلوب التحليل النظري وذلك لارتباطه بموضوع الدراسة وما تسعى إليه من تحديد وتجلية للمفاهيم وتحليلها إلى مكوناتها وعناصرها لتحديد بعض أوجه الاتفاق أو الاختلاف فيما بينهما لإبراز العلاقات المتبادلة والمتفاعلة فيما بينهما مستفيدة في ذلك من تحليل الادبيات التي تعرضت لمثل هذه القضايا .  
وتعرض الدراسة شرحا وتفسيرا لمفاهيمها والتي حددتها في المفاهيم التالية :

١- السياسة وتعريفاتها.

٢- السياسة التعليمية ومستويات صنعها .

ثم تعرض الدراسة للعلاقات المتبادلة بين السياسة Politics وسياسات التعليم

. policy.Ed

وتقول الدراسة ان العلاقة بين السياسة وسياسات التعليم علاقة متشابكة متداخلة فالسياسة بمستوياتها القومية والمحلية ، تشريعية كانت أم تنفيذية وبنوعياتها المتعددة (وسائل اغلام ، رأى عام ، طبقات اجتماعية ، جماعات مصالح ) والتربوية بنوعياتها ومراحلها وعناصرها يتداخلان في شبكة من العلاقات يؤثر كل مكون منها في باقى المكونات ويتأثر بها.

وتستطرد الدراسة فتقول ان بعض الدراسات تشير إلى ان هذه العلاقة التفاعلية المتبادلة

يمكن ان تتمثل في واحدة أو اكثر من النماذج التالية :

١- ان السياسات والاستراتيجيات التعليمية تستهدف غايات سياسة معينة .

٢- وجود انماط توفيقية معينة تستهدف مراعاة مصالح وحاجات كل من الاغلبية والأقلية فى

المجتمعات التي تعاني من وجود مثل هذه الظواهر .

٣- وجود جماعات سياسية متعددة لها تأثيراتها على عمليات صنع السياسات والقرارات التعليمية وتعرض الدراسة امثلة لبعض مظاهر تأثير السياسة على التعليم وسياساته من خلال الملاحظات التالية:

أ- تحديد وقرار فلسفة وغايات التعليم تنطلق من فلسفة مجتمعية وتربوية، وتسعى التربية إلى تحقيقها من خلال برامجها . ومن الطبيعي ان يتولى السياسيون مهمة تحديد الفلسفة والاغراض والأهداف العامة التي تنطلق منها سياسات التعليم ، بينما يتولى المتخصصون فى تخطيط التعليم ومناهجه مهمة تحليل تلك الفلسفة والاغراض والتوجهات التي حددها السياسيون إلى اهداف أقل عمومية ثم إلى اهداف اكثر اجرائية .

ب- تحديد وقرار عمليات التمويل يضطلع به رجال السياسة مما يؤثر بشكل مباشر فى كل عناصر ومعطيات ومخرجات عملية التعليم .

ج- تحديد وقرار الهياكل والتنظيمات الادارية لمؤسسات التعليم يضطلع به رجال السياسة وحدهم .

د- تحديد وقرار محتوى التربية واجراءاتها وبنية النظام التعليمى وكل ما يتعلق به يتدخل السياسيون فى تحديده .

هـ- يحدد السياسيون انماط السلوكيات وأنواع العلاقات والتفاعلات المسموح بها داخل مؤسسات التعليم.

وتعرض الدراسة بعد ذلك امثلة لمظاهر تأثير التعليم وسياساته فتقول فى هذا الصدد .

أ- تضطلع المؤسسات التربوية بدور كبير فى التنشئة السياسية وبالتالي تشكيل الثقافة السياسية بكل عناصرها وأشكال ممارساتها وتوجيهاتها كذلك .

ب- يساهم النظام التعليمى فى تحقيق الغايات السياسية فى ضوء اعداد المواطنين وأكسابهم أنواع من القوة لممارستهم لأدوارهم السياسية .

ج- تساهم المؤسسات التربوية فى تحقيق الضبط الاجتماعى لافراد المجتمع .

د- يساهم النظام التعليمى فى رسم الصورة المستقبلية للبنية الاجتماعية السائدة فيه عن طريق اعادة انتاج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه .

هـ- يهدف التعليم وسياساته سواء كان نظاميا أم غير نظامى إلى اعداد وتخريج القوى العاملة المدربة بمستوياتها المتعددة وذلك فى ضوء الاحتياجات الكمية والنوعية للمجتمع وبذلك يساهم بشكل مباشر فى دعم واستقرار النظام السياسى .

و- تعتبر المؤسسات التعليمية عاملا فعلا من عوامل التغيير الاجتماعى .

وتخلص الدراسة فى خاتمتها إلى ان كل من التعليم وسياساته من ناحية والسياسة من ناحية اخرى لاغنى لاحدهما عن الآخر فكل منهم يؤثر ويتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بمحددات ومكونات عناصر كل منهما .

### التعليق على الدراسات السابقة:

عرضت الدراسة فى الجزء السابق لنماذج من الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية من حيث تناولها لموضوع الدراسة وهو برامج الأحزاب السياسية التى تختص بالسياسات التعليمية لهذه الأحزاب. ونظرا لحدائثة التعددية السياسية (تعدد الأحزاب) فى مصر المعاصرة (١٩٧٧) ، ترتب على ذلك قلة إن لم يكن ندرة الدراسات التى تناولت هذا الموضوع فى مصر بصفة عامة وبرامج الأحزاب وما تتضمنه من سياسات تعليمية بصفة خاصة. هذا على الرغم من وجود العديد من الدراسات المحلية والأجنبية التى تناولت السياسة، والتربية السياسية، والتنشئة السياسية، والوعى السياسى، والمشاركة السياسية... إلخ. والتى رأت الدراسة الحالية إنها بعيدة عن مضمونها ولا تربطها بها علاقة من حيث تناولها لبرامج الأحزاب والسياسات التعليمية التى تتضمنها. ولهذا أثرت الدراسة عدم الأستعانة بأى منها أو الأسترشاد بها فى إجراء هذه الدراسة. وإن ذكرنا على سبيل المثال الدراسة رقم (٤).

وعلى هذا اكتفت الدراسة بالدراسات الثلاث الأولى وهى الدراسات التى تناولت مكانة التعليم فى الخطاب السياسى وبرامج الأحزاب السياسية فى مصر الأمر الذى يمثل مدخلا طبيعياً للدراسة الحالية فاستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات فى كيفية تناولها للموضوع ومحاوره وصياغة فروضها.

ولكن أخذت الدراسة الحالية على الدراسات السابقة قلة البرامج الحزبية والأحزاب التى تناولها الدراسات السابقة مما يؤثر على صحة ودقة النتائج التى تتوصل إليها الدراسة. ولهذا فقد أخذت الدراسة الحالية على عائقها تناول أكبر عدد ممكن من برامج الأحزاب المتواجدة على المسرح السياسى المصرى المعاصر وركزت على موضوع واحد وهى مكانة التعليم فى هذه البرامج والأنشطة التنفيذية المترتبة على ما ذكر فيها دون الخوض فى موضوعات فرعية أخرى قد تخل بمبدأ إعطاء الشئ حقه أو تشتتت أهتمام الدراسة فى اتجاهات قد تكون بعيدة عن لب الموضوع الأمر الذى يترتب عليه عدم الوضوح والدقة فى النتائج التى سوف يمكن التوصل إليها عن طريق الدراسة الحالية.

وبناء على ما سبق وتحقيقاً لأهداف وأغراض الدراسة وهى بيان موقع ومكانة التعليم فى برامج وأنشطة الأحزاب السياسية المعاصرة فى مصر فسوف تسلك الدراسة الحالية وصولاً إلى أهدافها الخطوات الدراسية التالية:

### خطوات الدراسة:

- ١- التعرف على أكبر عدد ممكن من الأحزاب السياسية المتواجدة على ساحة العمل السياسى فى مصر فى الوقت المعاصر وتحديدًا من (١٩٧٧) وحتى الآن والتي تستمد شرعيتها من قانون إنشاء الأحزاب فى مصر.
  - ٢- التعرف على موقع التعليم فى برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى باعتباره الحزب الحاكم منذ بدء تجربة تعدد الأحزاب وحتى الآن.
  - ٣- التعرف على موقع التعليم فى برامج الأحزاب السياسية المختارة (أحزاب المعارضة).
  - ٤- التعرف على الأنشطة التعليمية الخاصة بالحزب الوطنى الديمقراطى (الحزب الحاكم).
  - ٥- التعرف على الأنشطة الحزبية التى تعكس الجانب التنفيذى للسياسة التعليمية للأحزاب محل الدراسة (أحزاب المعارضة).
  - ٦- بيان مدى الأنجازات الحزبية فى مجال القضايا التعليمية التى توليها اهتماماً خاصاً فى برامجها الحزبية المعلنة.
  - ٧- محاولة التعرف على الأسباب التى تمنع أو تعوق تنفيذ ما تتنادى به الأحزاب فى برامجها والمتعلقة بالتعليم وقضاياها فى مصر.
- ولكى تحقق الدراسة الغرض منها وأهدافها، ولأن العملية التعليمية والتربوية عملية شاملة، متعددة الأبعاد، ومختلفة العناصر، ومتشعبة القضايا، ومن هذا المنطلق فقد حددت الدراسة بعض القضايا الهامة تنطلق منها لتحليل وتفسير البرامج التعليمية والأنشطة المرتبطة عليها للأحزاب (محل الدراسة المختارة) وذلك من حيث الاتفاق أو الاختلاف هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فقد كان تحديد الدراسة واختيارها لهذا القضايا على افتراض أن هذه القضايا تمثل الحد الأدنى للمحاور الأساسية الذى تتناوله أى رؤية عن التعليم ومشكلته وقضاياها فى مصر وهذه المحاور تنحصر فى التالى:
- ١- درجة الاهتمام بالتعليم وموقعه فى أولويات الحزب.

- ٢- فلسفة الحزب الأساسية تجاه التعليم. (الإطار النظري) من حيث ( المجانية، المصروفات، سن الإلزام، مراحل التعليم، قضايا التطوير.... إلخ).
- ٣- قضية محو الأمية.
- ٤- الإهتمام بالتعليم قبل الجامعي. (التعليم الأساسي، الثانوى العام، التعليم الفنى).
- ٥- التعليم الجامعي والعالي.
- ٦- اعداد المعلم ورعايته مهنيا، ماديا، اجتماعيا.

وهذه بعض وليس كل القضايا أو المحاور المتعلقة بالتعليم فى مصر وإن كانت تمثل الخطوط الرئيسية لقضايا التعليم إلا أنه توجد قضايا فرعية ومتعددة تنبثق من كل قضية أساسية حيث أن التعليم عملية شاملة متعددة الأبعاد ومتشعبة القضايا ومتداخلة العناصر.